جامعـــــة يحي فارس بالمدية

كليـــــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع

آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت اشراف الطالبتين:

- زهرة شناف
- جمعة عيساوة

تحت اشراف الاستاذ:

- فلاق علي

أعضاء لجنة المناقشة

د. سلامة جمال الدين	أستاذ – جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيسا
د. فلاق علي	أستاذ – جامعة يحيى فارس بالمدية	مقررا
د. جودي بوعمرة	أستاذ محاضر-أ – جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوا

السنـــــــة الجامعيـــــة:

2024/2023

شكر وعرفان:

قال صلى الله عليه وسلم:" لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاس" **رواه أحمد.**

وعلى ضوء هذا الحديث نقدم كل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور " فلاق علي " صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات مع قيمه، فله كل الاحترام والتقدير.

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتفسيره وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها دون أن ننسى تقديم الشكر الخاص للقائمين على كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير على كل ما تم تقديمه لنا من تسهيلات خاصة نحن طلبة النظام الكلاسيكي.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر لكل من مدّ لنا يد المساعدة من أساتذة ومؤطرين.

إهداء :

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، تم الحمد لله على نعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى.

أهدي ثمرة تعبي وجهدي إلى إخوتي الذين كانوا المحفزين والدّاعمين لي.

إلى كلّ من ساندني ودعمني ولو بكلمة بسيطة أصدقائي.

وإلى كل من مد لنا يد المساعدة وعلى اختلاف أشكالها.

فبارك الله فيهم.

زهـــرة

إهداء :

إلى من قال فيهم المولى عزوجل " ﮣﮤﮥ [illegible] نىني [illegible] ير [illegible] ين [illegible]
[illegible] ٢٢ - ٤٢

فخرا وشرفا أعتز بهما إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز " أمي " حبيبتي نور عيوني أطال الله عمرها.

إلى صاحب السيرة العطرة وأعظم رجل في الكون الذي لم يبخل علي بشيء وسعى من أجل راحتي ونجاحي " أبي " العزيز أطال الله عمره.

إلى أختي مليكة وزوجها وأولادها " الطيب محمد ويحي عبد الغفور، وأختي نورة وزوجها وابنتها " رنيم نور الهدى "

إلى كل من يعرفني وساعدني من قريب أو بعيد زميلات وزملاء في العمل وخاصة شخصا كان داعما لي في إعداد المذكرة أوجه له تحية خاصة من عندي ربي يوفق وينير دربه

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

جمعة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إحاطة بمختلف طرق التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر والضبط المفاهيمي لها بالإضافة إلى أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها ومعرفة أنجح الآليات والبدائل التمويلية المستخدمة لمواجهة مشكل التمويل، وذلك باستخدام أهم المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع هذه الدّراسة حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لدّراسة، وبعد اختبار صدقها وثباتها تم توزيعها، ثم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال الرزنامة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث ضمّ مجتمع الدّراسة جميع طلبة جامعة يحيى فارس بالمدية أمّا العينة مكونة من 70 طالب وزعت عليهم عشوائيا .

وقد خصلت الدّراسة إلى عدة نتائج أبرزها الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات وأن أكبر عائق هو التمويل وهناك تحفظا في اختيار الوسيلة المناسبة إلا أنه يبقى التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة هي الأكثر أمانا

الكلمات المفتاحية: المؤسسات النّاشئة، آليات التمويل، صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

Summary:

This study aimed to outline the various financing methods available to emerging enterprises in Algeria and their conceptual control, in addition to the most important challenges and difficulties they face, and to know the most successful financing mechanisms and alternatives used to confront the financing problem, using the most important descriptive analytical approach because it is compatible with this study, as the questionnaire was used as a main tool for the

study. After testing its validity and reliability, it was distributed, then the appropriate statistical methods were used through the Statistical Calendar for the Social Sciences (SPSS), where the study population included all students at Yahya Fares University in Medea, while the sample consisted of 70 students and was distributed to them .randomly

The study concluded with several results, the most prominent of which is the economic and social importance of these institutions and that financing depends on choosing the appropriate means, but financing should be done through the Emerging Institutions Fund, .which is the safest, and this is due to the lack of trust

Keywords: emerging enterprises, financing mechanisms, emerging .enterprise financing fund

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة	08
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة أهميتها وأهدافها	08
المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الناشئة	11
المطلب الثالث: تطور حياة المؤسسات الناشئة	14
المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر	17
المطلب الأول: الجانب التشريعي	17
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الناشئة	29
المطلب الثالث: التحديات والصّعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة	30
الفصل الثاني: آليات تمويل المؤسسات الناشئة	
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل	38
المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائف التمويل	38
المطلب الثاني: مصادر التّمويل	41
المطلب الثالث: أنواع التمويل ومخاطره	51
المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين إشكاليات التنويل وكيفية التّمويل	58
المطلب الأول: أهداف وخصائص تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	58
المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	63
المطلب الثالث: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	69

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي دراسة ميدانية لآليات تمويل المؤسسات الناشئة	
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية	78
المطلب الأول: منهجية الدّراسة	78
المطلب الثاني: أداة جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي	80
المطلب الثالث: اختيار التوزيع الطبيعي وتقييم صحة وثبات أداة الدّراسة	82
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختيار فرضيات الدّراسة	94
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدّراسة	94
المطلب الثاني: التحليل لإجابات موظفي عينات الدّراسة	97
المطلب الثالث: اختيار فرضيات الدّراسة الميدانية	106
الخاتمة العامة	113
المصادر والمراجع	115
الملاحق	120

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	منحنى دورة حياة المؤسسات الناشئة	14
02-01	مدخنة تمويل الشركات	32
01-02	أنواع التمويل	53
02-02	مخاطر التمويل	57
01-03	توزيع افراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	95
02-03	توزيع افراد العينة حسب متغير الكلية	97

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
03-01	تداول الاستبانات	**80**
03-02	توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)	**81**
03-03	اختبار كلمجروف–سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	**83**
03-04	معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	**85**
03-05	معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه	**86**
03-06	معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	**88**
03-07	معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	**89**
03-08	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.	**91**
03-09	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	**92**
03-10	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	**94**
03-11	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الكلية	**96**
03-12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه	**98**
03-13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه	**100**

14-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه	**102**
15-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه	**104**
16-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى	**106**
17-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية	**107**
18-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثالثة	**108**
19-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الرابعة	110

مقدمة

1-تمهيد:

يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم الاتجاهات السياسية والاقتصادية في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لكن لا يزال هذا القطاع في الجزائر دون المستوى المطلوب منه، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية ولهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بها في الآونة الأخيرة من خلال خلق الآليات والهيئات الدّاعمة لها.

ويشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن الجزائر في الآونة الأخيرة سعت إلى خلق طرق جديدة ، وفي بحثنا هذا سنحاول التعرف على آليات تمويل هذه المنشآت. وذلك بطرح الإشكالية الآتية

2- الإشكالية الرئيسية:

ما هي آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

لدعم الإشكالية المدروسة بتعيين طرح مجموعة ما الأسئلة الفرعية:

- ما القصود بالمؤسسات الناشئة؟
- ما هي آليات تمويل المؤسسات النّاشئة في الجزائر؟
- هل المناخ الاقتصادي الجزائر مناخ خصب لهذا النوع من المشارع؟

3- فرضيات الدّراسة: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم وضع فرضيات عدة نذكر منها:

يقصد بالمؤسسات الناشئة تلك المؤسسات والمشاريع الريادية التي تصب كل جهودها على مشروع أو خدمة يرغب صاحب المشروع لجلبها للسوق

آليات تمويل المؤسسات الناشئة هي مجموعة الوسائل والسبل التي تتاح لصاحب المشروع لتمويل هاته الهيئة والنهوض بها.

يقصد بالمناخ الخصب لهذا النوع من المشاريع بالتسهيلات التي قد تقدم لصاحب المشروع سواء بصفة قانونية أو بصفات أخرى البيروقراطية وغيرها.

4/ أهمية الدّراسة:

تظهر أهمية هذه الدّراسة في توجيه الفكر ولفت الانتباه إلى هكذا مشاريع ومساهمتها في ترقية الاقتصاد، وما يمكن أن تحققه من خلق ثروة وتوفير مناصب الشغل والنهوض بالمستوى الاجتماعي للدولة، خاصة في ظل ما توليه هاته الأخيرة من اهتمام بهذا النوع من المشاريع.

5/أهداف الدّراسة: تهدف هذه الدّراسة إلى الإلمام بهذه الفكرة ومعرفة الخلية التي تكتسبها على جميع الأصعدة (اقتصادية – اجتماعية – قانونية)ومع ذلك من خلال :

- التعرف على كل ما يخص المؤسسات النّاشئة
- تسليط الضوء على طرق تمويل هاته المؤسسات في الجزائر.
- الوقوف عند أهم المنعرجات أي هكذا نوع من المشاريع في الجزائر.

6/ **حدود الدّراسة:** إنّ بلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدّراسة يتطلب إطار زماني ومكاني محدد وقد صنفت إلى:

حدود الموضوعية: تقتصر الدّراسة فقط على آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر– لما لها من أثر بالغ في تطوير الإقتصاد الجزائري.

الحدود المكانية: تمثلت في إسقاط هاته المشاريع على الإقتصادي الجزائر ودراسة كل التسهيلات خاصة الجبائية والتشريعية وكذلك التسهيل في منح التمويل

الحدود الزمنية: لم يتم التقيد بفترة زمنية محددة لانعدام المعطيات في هذا الموضوع نظرا لحدثته ولكن في دراستنا للجانب التشريعي وجانب الإهتمام بالبحث العلمي فكانت من 2001-2022.

7/ **منهج الدراسة:** بغرض إثراء هاته الدّراسة والبحث على أجوبة لإشكاليتنا ولأهمية الفرضيات تم الاعتماد في دراستنا هاته على منهج وصفي تحليلي لحكم ملائمته إلى هكذا نوع من الدّراسات بالإضافة إلى تصفح مجالات وكتب ومذكرات تخرج واطروحات دكتورا ومواقع انترنيت، وذلك كمحاولة إعطاء هكذا نوع حقه من البحث.

8/ الدّراسات السابقة:

سبقت هذه الدّراسة دراسات عديدة فجلت أهمها فيما يلي:

- يعقوب **فريال** طبايبية صليحة 2021-2022 بعنوان: **الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي**

الهدف من هذه الدّراسة تسليط الضوء على الدور الفعال لهاته المشاريع في إنعاش الاقتصاد الجزائر وذلك بـ:

- التعرف على كل ما يتعلق بالشركات الناشئة وأهميتها.
- ابراز مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي والظروف التي تساهم في انتاجها.
- الوقوف على مدى مساهمة الشركات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الجزائري.

- أم الخيوط كمال، حملاوي نجم الدين 2020-2021 بعنوان: **آليات تمويل الشركات الناشئة**

- هدفت هذه الدّراسة إلى الإحاطة بالنقاط التالية: التعرف على حقيقة آليات تمويل الشركات الناشئة.
- تحديد مفهوم الشركات الناشئة والتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بها، ومعرفة المصادر المتاحة أمامها.

- معرفة واقع الشركات الناشئة في الهند والسياسة التي تبعتها في تمويل هذا القطاع ومحاولة تقيم نشاط هيئات الدعم المالي والانشاء.

- شهبوب نسرين، مخلوف نسيمة2022-2023 بعنوان: **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**

هدفت هذه الدّراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وتمثلت الأهداف فيمايلي :

- التعرف على حقيقة طرق تمويل الشركات الناشئة.
- تحديد مفهوم الشركات الناشئة والتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بها، ومعرفة المصادر المتاحة أمامها.
- معرفة تمويل شركة يسير والطرق التي تتبعها للتمويل.

- بختي أسامة 2021-2022 بعنوان: **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**

هدفت هذه الدّراسة إلى إعطاء فكرة أكثر شمولية عن المؤسسات الناشئة وتمثلت في:

- ابراز اهم الخصائص والمميزات للمؤسسات الناشئة.
- التعرف على مختلف هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- التعرف على التي تواجه اهم المشاكل والعراقيل التي تواجه الشركات الناشئة.

9. صعوبات الدّراسة:

- غياب المصادر وقلة المعلومات نظرا لحداثة الموضوع.
- عدم وجود شركات ناشئة في الولاية لإجراء دراسة ميدانية.
- ضيق الوقت لجمع الكم الكافي من المعلومات.

10/هيكل الدّراسة: تحتوي هذه الدّراسة على ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وهاته الفصول الثلاثة هي:

الفصل الأول: الذي يتناول الإطار المفاهيمي للمؤسسات النّاشئة والذي يحتوي على مبحثين " المبحث الأول " بعنوان ماهية المؤسسات النّاشئة وتم قراءته في ثلاث مطالب، " المبحث الثاني" المؤسسات الناشئة في الجزائر والذي يحتوي على ثلاث مطالب.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر والذي يحتوي بدوره على مبحثين، أول بعنوان أساسيات حول التمويل وثلاث مطالب- أما الثاني فبعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائريين إشكاليات التمويل وكيفية التمويل والذي عرض في ثلاث مطالب ، أما الفصل الثالث فكان بعنوان الجانب التطبيقي دراسة ميدانية لآليات تمويل المؤسسات الناشئة والذي بدوره يحتوي على مبحثين المبحث الأول: بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ويضم ثلاث مطالب، أما الثاني بعنوان تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وكذلك يضم ثلاث مطالب .

الفصل الأول: الإطار المفاهمي للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

أصبحت المؤسسات الناشئة ضرورة ملحة في ظل التغيرات التي أصبح يشهد العالم مع بداية القرن الحالي وأصبحت ضرورة ملحة للاقتصاديات نحو المؤسسات الناشئة لما لها من آثار إيجابية من حيث النمو وحماية الاقتصاد من صدمات الشبكات الكبرى، هذا التغيير جعل الدول والمؤسسات تركز اكثر فأكثر على هذا النوع من المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة الناشئة هي طموح الكثير من الشبان لبذي يفضل العمل مستقبلا بدلا من أن يشغل منصب عمل مؤسسة ما فهي مؤسسة صغيرة الحجم، تتميز بكونها سهلة الإنشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما ويمكن للشباب أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، فالشباب المتخرج من الجامعة يمكن له تطوير مشاريعه وأفكار وإنشاء مؤسسة ناشئة، وذلك من خلال دراسة متطلبات السوق من خلال المشروع الذي يؤسس لإنشائه حتى يعرف مدى إمكانية تجديده ونجاحه.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة النموذج الجديد الذي يطغى على مجال المؤسسات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي والذي عرف انتشارا في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان من بينها الجزائر فهذا النوع من المؤسسات والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية STARTIQ هو أسلوب مبتكر في الأنظمة الغربية لغرض تشجيع المبادرات الخاصة التي تمتلك الأموال والخبرة على اقتحام أكبر قدر ممكن من الأسواق محتملة كل المخاطر الناجمة عن ذلك لتحقيق الأرباح المرجوة فهي مرتبطة أكثر بعال الرقمنة والانترنيت، لذا سنتناول في هذا المبحث تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها ومميزاتها، وتطورها.

المطلب (01): تعريف المؤسسات الناشئة وأهميتها

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن تعريف المؤسسات الناشئة فمعظم الباحثين اختلفوا في تسميتها وتعريفها، لذلك سنحاول عرض التعريفات العامة التي جاءت في هذا الصدد.

1- **التعريف اصطلاحا:** تعرف المؤسسات الناشئة بـ START UP وهذا حسب القاموس الانجليزي بما يفيد أنها مشروع صغير بدأ اللحظة، حيث يتكون هذا اللفظ من جزأين " START " ويشير إلى فكرة الانطلاق و " ups" يشير إلى فكرة النمو القوي[1].

أما القاموس الفرنسي la rousse عرفها على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، وهناك من يعرفونها بأنها: كل موسوعة شابة وديناميكية مبنية على

[1] فاروق خلف، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في التشريع الجزائري، مطبعة منصور الوادي، طبعة 2021، الجزء الأول، ص 11.

التكنولوجيا والابتكار والذي يحاول مؤسسها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة[1].

وتعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم، يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنا مؤسسة تسعى وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجل نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[2].

ثانيا: أهمية المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة دور مهم في مواجهة التحديات والنهوض باقتصاديات الدول كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتعجل بنموها ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

1- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة أو مكافحة مشكلة البطالة:

حيث تتميز بالقدرة العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى قدرة استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل، خاصة ذوي الشهادات،

[1] مريم بورويصة، المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد (02)، العدد (02)، 2022، ص 80.

[2] بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلة الناشر الاقتصادية، المجلد 04، العدد (02)، 2018، ص 420.

أصحاب الأفكار وخريجي الجامعات وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة، حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو[1].

2- الابتكار في البحث والتطوير: من خصائص المؤسسات الناشئة للابتكار لاسيما في مجال التكنولوجيا وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنمية أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

3- زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينيات والسنوات الماضية، وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات انتاجية حديثة قلت من التكاليف، ورفعت من مستوى جودة المنتجات[2].

4- نشر القيم لإيجابية في المجتمع: تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا إدخال قيم جديد للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تفعيل التغيير.

5-استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب مشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا تقل شريحة أفراد من داخل أقل إلى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والأجانب[3].

[1] حسين يوسف صديقي اسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار علوم اقتصادية، المجلد 07، العدد (01)، 2021، ص 72.

[2] سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجستر، جامعة قسنطينة، 2008، 2009، ص 13.

[3] حسين يوسف، صديق اسماعيل، مرجع سابق، ص 72.س

المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومن هنا سنحاول إبراز تلك المميزات والخصائص لهذه المؤسسات.

أولا: مميزات المؤسسة الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم المميزات نذكر ما يلي:

1- مؤسسات حديثة العهد : نعم هي كذلك يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما ما نتحدث اليوم تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران : إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها الخسارة.

2-مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نمو السريع وتوليد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل

بكلمات أخرى إن المؤسسات الناشئة هي التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف كنتيجة على ذلك، وينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا[1].

[1] مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لانجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 133.

3- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، ويعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

4- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء ومن الأمثلة على المؤسسات الناشئة نذكر " أمازون " أبل " جوجل " مايكروسوفت ... الخ.

5-مؤسسات تواجه عامل المخاطرة: وهي العمل في ظل ظروف عدم التأكد الشديد لأنها ترتكز على الابتكار في سوق غير موجود وإن وجد فهو غير مشبع وبالتالي صعوبة القيام بأبحاث السوق نظر القلة للمعلومات إذ أنها تجد نفسها تعمل في المجهول[1].

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تتشكل في نقاط القوة والضعف وتتمثل فيما يلي:

1- نقاط القوة: نذكر منها ما يلي:

- **توازن هيكل النشاط الإنتاجي:** نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في الهيكل الاقتصادي بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يسد إليها ، حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل، وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

- **دعم الشركات الكبيرة:** وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطة لنشاط الشركات الكبرى.

[1] مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سابق، ص 134.

– توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة

– استثمار المدخرات المحلية المصغرة من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل

– المساهمة في تحقيق سياسة إخلال الواردات تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات، تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير النقد الأجنبي.

– المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية.

– القدرة على الابتكار والتطوير.

سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة.

– الحماس والتميز العاليين نظرا لملكيتها الفردية.

– مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطه.

– ربحية عالية نظرا لصغر رأس مالها (الرفع المالي) .

– آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة[1].

نقاط الضعف: نذكر من بينها:2

– محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل.

[1] بوزيد سفيان، حاضنات الأعمال كآلية لتنمية ودعم تنافسية المؤسسات الناشئة ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 81.

[2] علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

– عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف إمكانياتها.

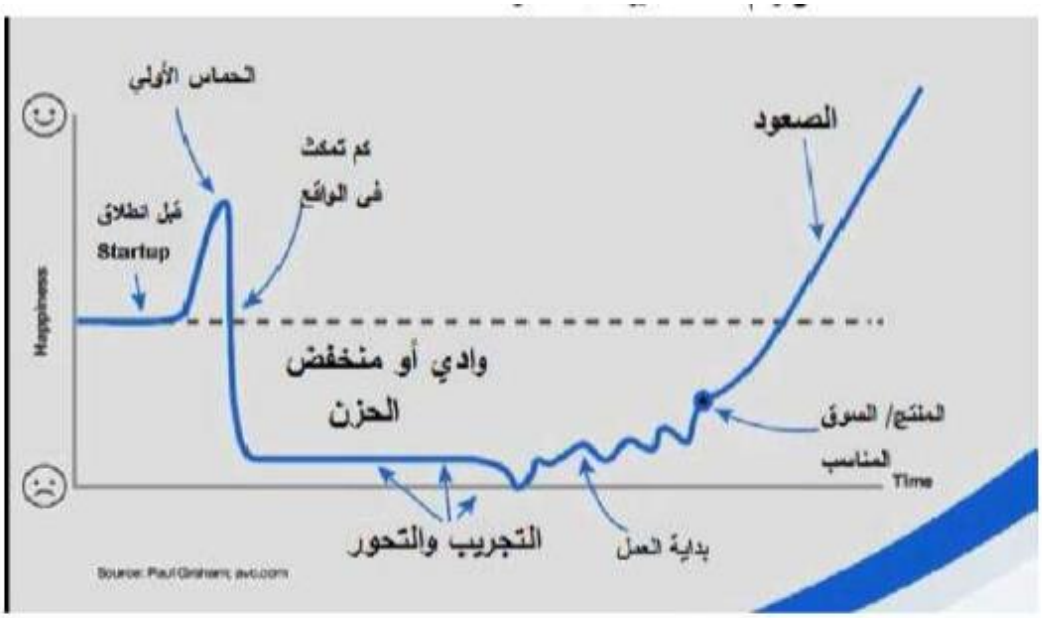
– صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب لعل أبرزها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منه.

– لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابت على عدد أكبر من الوحدات المنتجة)

المطلب الثالث: تطوير حياة المؤسسات الناشئة

من خلال التعريف المقدم قد يتخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة والنمو المستمر، إلاّ أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Graham hau

الشكل رقم(01 – 01) منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة



المصدر: بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم (2020، 522)

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج الفكرة جديدة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك والتأكد من إمكانية تنفيذها على الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل والبحث عن من يمولها ويكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي أو بالحصول على بعض المساعدات الحكومية: [1]

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة حيث تكون غير معروفة ربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم للحصول على التمويل[2]

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل بمبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق بالرغم عن استمرار الممولين المغامرين (رأسمال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

[1] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 8، 2020، ص 522.

[2] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، مرجع سابق، ص 523.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجة وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجية المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي وتخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[1]

[1] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، نفس المرجع، ص 523.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر

الجزائر كأي دولة سعت منذ الاستقلال إلى دفع عجلة النّمو وتحقيق تنمية متوازنة بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار الاستراتيجيات الصّناعية المصنعة وإقطاب النّمو وفي ظل التغيرات في الاقتصاديات العالمية.

أعيد النظر في خطط التنمية والعمل على الاهتمام بكل المؤسسات على اختلاف تصنيفها وتجلى جهد الجزائر في إحداث وزارة جديدة (وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة)، نظرا لأهمية هذه المؤسسات ودورها التنموي الكبير والفعال في تحقيق التنويع الاقتصادي، واقتداء بتجارب دولية رائدة.

المطلب الأول: الجوانب التشريعية

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم (254/20) المؤرخ في 13 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية والعلاقات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلها و سيرها [1].

وقد ذكرها هذا المرسوم في الفصل الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة حتى تشجع الدولة الاستثمار خارج المحروقات أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائيه لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا وتمكن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على أحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها المؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين

[1] بختي اسامة، مذكرة واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 6.

وتطبيق آليات إعفاء ضريبي شبه كلي " لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في قلة ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتمكينها من لعب دورها جيدا.

– إنشاء صندوق رأس مال استثماري تجمع بين البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة

– كما نص قانون المالية التكميلي 2020 الذي يسمح لشركات الرأسمالية بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركات الناشئة بغية تمويل المؤسسات الناشئة خاصة ذات القدرات العالية

– حدد قانون 2006 مساهمة شركات رأسمال الاستثماري بنسبة 49% في المشاريع الاقتصادية، وقد اقترح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية في الوطن.

– تكون حاضنة المؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائيه محفزة والمؤسسات الناشئة هي مجموعة الموارد البشرية والمادية ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة وموجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه وعادة ما يتم تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة ويجدر الإشارة إلى أنه أكثر من 500 ألف مؤسسة ناشئة ثم تمويلها من الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]وقد اتخذت عدة إجراءات نذكر منها[2]:

*إنشاء صندوق استثماري لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

*إنشاء مجلس أعلى للابتكار الذي يكون حجر الزاوية لتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

[1] شهبوب نسرين مخلوف، سمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[2] منى بسويح، ياسمين ميموني، سفيان بوقطاية، مقال واقع وآفاق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ص (415، 416)

*وضع إطار قانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذلك المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات.

*تمويل قطب الامتياز التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

*تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

*تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها الإمكانيات الكثيرة من حاملي المشاريع المبتكرة مثل ولاية بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، باتنة ثم تعمم.

كما يجب الوقوف عند قرار 1275 في 27 سبتمبر 2022 الخاص بإنشاء المؤسسات الناشئة: تنفيذ التعليم السيّد وزير التّعليم العالي والبحث العلمي، ومن باب التشاور وإثراء القرار الوزاري 1275 (شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع)– وقد كل اجتماع اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات للأعمال مع الندوات الجهوية الثلاث بعقد جلسات العسف الذهني بتصميم خارطة طريق لتجسيد هذا القرار وفقا للمحاور التالية:

[1] **المحور الأول: الجانب البيداغوجي للمشروع**

أولا: فريق العمل يضم عدد الطلبة المشاركين في المشروع الواحد وتخصصاتهم، ويكون إما:

- لجنة تحتوي ما بين 02 إلى 06 طلبة من نفس التخصّص
- لجنة تحتوي ما بين 2إلى 06 طلبة من تخصصات مختلفة

[1] مأخوذ من مقرر صادر عن اللّجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، ص 1-6

- يمكن لطالب واحد أن يقوم بإعداد مشروعه بشرط امتلاكه القدرة على ذلك.

ثانيا: إعداد مذكرة التخرج ويكون وفقا لخيارين

1-الطريقة المتعارف عليها: إعداد مذكرات التخرج بالإضافة إلى ملحق مستقل يعلق بال BMC ، والبطاقة الفنية للمشروع في حدود صفحة.

2- الطريقة الجديدة: الشروع مباشرة في إعداد نموذج مخطط أعمال BMC يكون بمثابة دراسة واقعية للجدوى الاقتصادي من المشروع والذي يحتوي العناصر التالية:

- وضوع الفكرة الأساسية وسلامتها.
- الجوانب الابتكارية للمشروع.
- صحة نموذج العمل التجاري BMC.
- الوصول إلى النموذج الأولي.

ثالثا: الإشراف: يمكن أن تتكون لجنة الإشراف وفق الحالات التالية:

- مشرف واحد متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (جوهرة الفكرة) .
- مشرف رئيسي متخصص في موضوع الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.
- مشرفين رئيسيين إذا احتاجت الفكرة إلى تكامل تخصصين مختلفين مع مساعد متخصص في الجوانب الداعمة ويمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.

رابعا: لجنة المناقشة:

- يمكن أن تتكون لجنة المناقشة من الآتي.
- المشرف أو فرقة الإشراف.

- أستاذ مناقش متخصص في الفكرة الأساسية للموضوع.
- أستاذ متخصص في مخطط الأعمال (BMC).
- ضرورة الاستعانة بخبير من خارج الجامعة متخصص في موضوع المشروع يحبذ أن يكون من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لمؤسسة التعليم العالي.

خامسا: محتوى المذكرة (اختياري بين الحالتين)

1- **الحالة الأولى:** يتم إعداد المذكرة بالطريقة المتعارف عليها بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بالـ .BMC والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة.

2- **الحالة الثانية:** يتم إعداد مذكرة التخرج في شكل مخطط أعمال مفصل يشمل الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع بما فيها دراسة الجدوى(يكلف مسؤول الحاضنة بمساعدة الطلبة في إعداد مخطط الأعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية).

سادسا: معايير التقييم

تحدد معايير التقييم وفق الآتي:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها 20%.
- الجوانب الابتكارية للمشروع 25%.
- صحة BCM نموذج العمل التجاري 30%.
- الوصول إلى النماذج الأولى 25%.

ملاحظة:

1- الحصول على المشروع على وسم لابل مشروع مبتكر" يعني حصول فريق العمل على (مجموع نقاط التقييم الأربعة 100%).

2- لا يتم عرض المشروع للمناقشة قبل حصوله على ترخيص من مركز الدعم التكنولوجي والابتكار cati وحصوله على رقم الإيداع في الجهات المعنية بالحماية INAPL,ONDA إن كان المشروع فيه تحسين لمنتج قائم أو ابتكار جديد).

سابعا: الشهادة:

*يتم الحفاظ على نمط الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، مهندس، دكتوراه) مع تقديم شهادة فرعية تكون على شكل:

1-شهادة مؤسسة ناشئة (مشتركة تحت إشراف.) (مع ذكر الدورات التدريبية) في مشروع مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة، مذكرة تخرج، براءة اختراع.

2-ملحق بالشهادة مفصل بشرح تكوين الطالب في مشروع تخرج مؤسسة ناشئة، مذكرة تخرج – براءة اختراع.

*يتم المصادقة على الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، مهندس، دكتوراه) وفق الطريقة المعمول بها سابقا.

*يتم المصادقة على الشهادة الفرعية (شهادة مشاركة، الملحق) من طرف عميد الكلية ومدير الحاضنة ومدير الجامعة.

المحور الثاني: التحسيس والتدريب

أولا التحسيس:

*النشر الموسع والتسويق للمشروع خاصة في صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية مع ضرورة امتلاك كل المؤسسات الجامعية وحاضنات الأعمال لصفحات التواصل الاجتماعي على تفاعلها:

*تنظيم أيام إعلامية على مستوى الكليات والمعاهد بحضور كل الفاعلين في المشروع (طلبة، مشرفين، مدربين، مسؤولي التخصصات، ...الخ).

*الاستعانة بالوسائل الجماهيرية على غرار الإذاعات المحلية:

*عرض التجارب الناجحة خاصة للطلبة السابقين:

*الأبواب المفتوحة وكل نشاط من شأنه يخدم المشروع.

*تسجيل مقطع فيديو تحفيزي ينشر في صفحات التواصل والمواقع الالكترونية للمؤسسات الجامعية.

ثانيا: المدربين

*يتم إعداد برنامج لتدريب المدربين ومحاولة تنميط الدورات التدريبية.

*منح امتيازات تحفيزية للأساتذة المدربين تشجيعا لمشاركتهم في البرنامج.

*تشجيع الحركية للأساتذة المدربين بين المؤسسات الجامعية.

*الاستعانة بالخبراء من خارج الجامعة وتحديد إليه تثمين جهودهم.

*تجهيز أدوات التدريب والحقائب التدريبية اللازمة (أدوات التدريب).

ثالثا: البرنامج التدريبي ومحتوى الدورات

*دورات في مخطط الأعمال BMC، مباراة الاتصال والالقاء، الذكاء الصناعي، التسويق الرقمي.

*تنميط محتوى التدريب على كل الحاضنات.

*امكانية الاستعانة بتقنية الموك MOOC لإتاحة المحتوى لأكبر عدد من المستهدفين.

رابعا: فضاءات العمل الاجتماعي:

يعمل مدراء مؤسسات التعليم العالي على تخصيص فضاءات لواجهات مؤسسات التعليم العالي (حاضنات الأعمال، دور المقاولاتية، مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة، مركز الدعم التكنولوجي والابتكار، مكتب قدماء الطلبة ... الخ) تضم قاعة للتدريب، قاعة للإعلام الآلي، قاعة لالتقاء حاملي الأفكار المبتكرة وتبادل وجهات النظر وتشكيل فرق العمل تحت إشراف مسؤول الحاضنة، مخبر التصنيع fab–lab فضاء مخصص لمكاتب المؤسسات الناشئة المتخرجة يتم تجهيزه في إطار الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ...) كما يجب أن يتم:

- تجميع كل الأجهزة المرتبطة بنشاط الحاضنة في فضاء واحد إن أمكن.
- تجهيز فضاءات حاضنات الأعمال الجامعية بالأجهزة اللازمة لنشاط الطلبة.
- الاستعانة بالنوادي العلمية خاصة منها المتخصص في مجال الابداع والابتكار.
- إنشاء مخابر التصنيع fab–lab على مستوى الحاضنات لإنجاز النماذج الأولية.
- استغلال التجهيزات المخبرية على مستوى الأقسام والمعاهد وحتى الجامعات ومراكز البحث الوطنية في إطار تعليمة أقطاب الامتياز.
- امكانية تمويل الخدمات (تحاليل، انجاز نموذج أولي) التي تتم خارج الجامعة من خلال منصة " ابتكار" ANVRDEET ... الخ.

المحور الثالث: العلاقة مع المحيط الخارجي

أولا: الزيارات الميدانية

*تفعيل دور مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة BLUE ومكتب قدماء الطلبة مع الحرص على توقيع اتفاقيات ولاء رمزية معهم (الطلبة المتخرجين في السنوات السابقة).

*الحرص على توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات وهيئات تلتزم فعليا برعاية مختلف نشاطات الحاضنة وتلتزم باستقطاب الطلبة المتخرجين وإبرام اتفاقيات معهم.

*تتكفل المؤسسة الجامعية بتنظيم زيارات المؤسسات الكبرى للوقوف على بعض المشاكل الميدانية:

*تتكفل بتنظيم زيارات إلى المعارض الوطنية والدولية خاصة الصناعية منها.

ثانيا: مقهى الأعمال (لقاء الأعمال – ندوات الأعمال ... الخ).

*تنظيم لقاءات تجمع بعض أصحاب المؤسسات وحاملي المشاريع في جلسات أعمال يتم فيها طرح الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون من جهة ومن جهة أخرى يعمل الباحثون والطلبة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على اقتراح حلول لها في شكل مذكرات تخرج من نوع شهادة– مؤسسة ناشئة / شهادة– براءة الاختراع.

*الترويج المسبق عبر مختلف الوسائط الترويجية (الإذاعة المحلية الصفحات الرسمية لمواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي...الخ) والتحضير الجيد لهذه الجلسات وإيلاءها أهمية قصوى في استراتيجية مؤسسات التعليم العالي.

ثالثا: المسابقات والتحديات و الهاكوثونات Hackathons" والملتقيات والتظاهرات العلمية

- دعوة أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال وربطهم مباشرة مع أصحاب المشاريع.
- إقامة مسابقات وتحديات محلية ووطنية وتقديم تحفيزات للمشاريع المتفوقة.
- دعوة أصحاب التجارب السابقة وخاصة التي مرت عبر حاضنة الأعمال لتبادل الخبرات.

المحور الرابع: براءات الاختراع

أولا: آليات التسجيل والحماية

يطلب من مدراء مؤسسات التعليم العالي ضرورة العمل على إنشاء مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI من خلال عقد اتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية inapi في حالة وجود المراكز ضرورة.

إيلاءها الأهمية القصوى وتحفيز مسيريها وذلك لمكانتها المهمة في الاستراتيجية الجديدة للقطاع كونها القناة الوحيدة والرئيسية لتسجيل براءات الاختراع وحماية الأفكار للطلبة والباحثين حيث تقوم هذه المراكز بالمهام التالية:

*القيام بقوافل تحسيسية داخل الكليات والمعاهد وخاصة من تخصصات التكنولوجيا والعلوم للتعريف بآليات الحماية الفكرية والصناعية للأفكار المبتكرة.

*تنميط وتسهيل إجراءات تسجيل الأفكار المبتكرة على مستوى الحاضنات وخلق جو مريح لحاملي الأفكار المبتكرة كونها تقوم بالعمل على حماية أفكارهم ومشاريعهم الابتكارية.

*إجراء عملية البحث في مختلف قواعد البيانات الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مما قد يغني الطلبة والباحثين من رسوم البحث.

*تسريع عملية الحصول على رقم الإيداع للحماية الفكرية والصناعية للمشروع وذلك بخلق جسر للتعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية ومسؤولي الحاضنات.

*ابرام وتفعيل اتفاقيات بين الجامعة وديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA وبين الجامعة والمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

*ضرورة إنشاء منصات رقمية على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي بوضع فيها مختلف التجهيزات المخبرية المتواجدة على مستوى مخابر البحث والبيداغوجيا من أجل وضعها تحت تصرف الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة.

*تعيين منسق للمخابر على مستوى الجامعة مهمته تقديم تسهيلات للطلبة حاملي المشاريع من تجسيد نماذجهم (إعادة الصياغة كما يلي: مهمته تسهيل تجسيد النماذج الأولية للطلبة حاملي المشاريع).

*تتكفل الجامعة بتمكين حاملي المشاريع من تجسيد النماذج الأولية من خلال ميزانيتها الخاصة أو بالاستعانة بمنصة ابتكار عند الحاجة أو وكالة ANVREDET.

*التفكير في آلية لدعم بعض التجارب والتحاليل المخبرية كمنصة ابتكار ومراكز التحاليل التابعة لقطاع التعليم العالي كمركز التحاليل الفيزيائية والكيميائية بالأغواط وبسكرة وتيبازة...الخ.

ثالثا: ملكية براءة الاختراع:

تتوزع ملكية براءة الاختراع بالنسبة للطلبة المنخرطين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع بين الطلبة أعضاء فريق العمل والأساتذة المشرفين على العمل هذا من جهة طرف المخترعين أما الجامعة فتعتبر المالك المعنوي لبراءة الاختراع كونه يسجل باسمها (يمكن لمدير الجامعة أن يتنازل من الحق التجاري لبراءة الاختراع لصالح المخترعين).

أما في حالة تم إشراك طرف خارجي في براءة الاختراع ك ANVREDET فيفضل إرفاق طلب تسجيل براءة الاختراع باتفاقية تحدد الحقوق والواجبات.

المحور الخامس: آليات التمويل

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغر وذلك لحث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF والوكالة الوطنية لترقية وتطوير المقاولاتية ANADE ...الخ) على الالتزام بأخذ مشاريع كأولية في عملية التمويل.
- تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي خاصة فيما يتعلق بحصول الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة على وسم " لابل " مشروع مبتكر " لابل " مؤسسة ناشئة".
- يتكفل مسرع الأعمال (Algérien Venture et Dgrsdt et Anvredet) والجهات الممولة بتكوين الأساتذة المدربين في المرافقة في إجراءات الحصول على الدعم المالي (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF).
- توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار إلى الحد المطلوب إلى وكالة دعم وتطوير المقاولاتية ANADE.
- فتح المجال لكل آليات التمويل الأخرى المتاحة لتمويل مشاريع الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة – مؤسسات ناشئة.

ملاحظة عامة:

تأخذ اللجنة الوطنية بعين الاعتبار عدد المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع المتحصل عليها في ترتيب المؤسسات الجامعية.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في الأونة الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة بالإضافة إلى ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي قدر بـ 7% لسنة 2016 من إجمالي الانتاج المحلي رغم وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات الناشئة إلا أنها تضل محدودة الحد الآن ولا توجد تجربة رائدة والجدير بالذكر أن معظمها ينشط في مجال التسويق الالكتروني– كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني ، شركة واد كنيس oued kniss.com وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة الفكرة ثم تطبيقها في فرنسا (le boncion .f) وشركة يسير التي تقدم خدمات vet عبر تطبيق الهاتف المحمول.

–ارتباط تطور هذه المنشآت بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل الشباب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطية كما يرغب إجراء تربصه في المؤسسات الكبرى بدل الصغيرة والناشئة بحكم أنها لا تملك شيئا تمنحه أو تضيفه له، لكن العكس في الواقع فالطالب أو المتربص يمكنه أن يتعلم الكثير من الأشياء في المؤسسات الناشئة بدل المؤسسات الكبيرة.

عدم امتلاك المؤسسات الناشئة سمعة جيدة في الجزائر بحكم النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، وينظر لأصحابها بأنهم يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس له قيمة، ولكن في الدّول الأخرى فإن نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل فعلى سبيل المثال فإن 100 ألف مؤسسة صغيرة بعائد 200 أورو شهريا، هذا يعطي رقما هائلا في صيد الأعمال ومجال التوظيف لأن 100 ألف منصب شغل.

منذ اطلاق الانترنيت في بداية سنة 2000، وأصبحت التغطية أشمل والتدفق جيد وهذا ما يجعل المؤسسات الناشئة شكل استراتيجي واعد خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الالكترونية، وهذا بعد تقنين هذا السوق وتأطيره بنصوص تشريعية وبفضل جدية الشهاب ستكون الأرضية مهيئة لذلك، والتي لن يكون هناك عائق أمامها لتأسيس شركاتها الخاصة.

صحيح أن هناك إرادة جيدة ولكن تقابلها عراقيل بيروقراطية، لأن الإداريين لم يتم ترويضهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، وقد لوحظ أن السّجل التّجاري كان يستغرق 90 يوما بات يحصّل عليه في 48 ساع، وبمجرد أن تكون الوثائق كاملة فإن يتوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل[1].

المطلب الثالث: الصعوبات والتّحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

كل مؤسسة ناشئة أو ما يعرف بـ (startups) هي أمام تحد صعب، وأن تمتلك ميزة التّنافسية ليس بالأمر الهين، فهي أمام سوق أنه قادة يديرونه على اختلاف أدوارهم (موردين، منتجين وخاصة المستهلكين فاستقطاب المستهلك نحو منتج جديد أمر صعب، يجعلها في مواجهة مع مجموعة من العراقيل والصعوبات والتحديات والتي قد تحول دون توسعها.

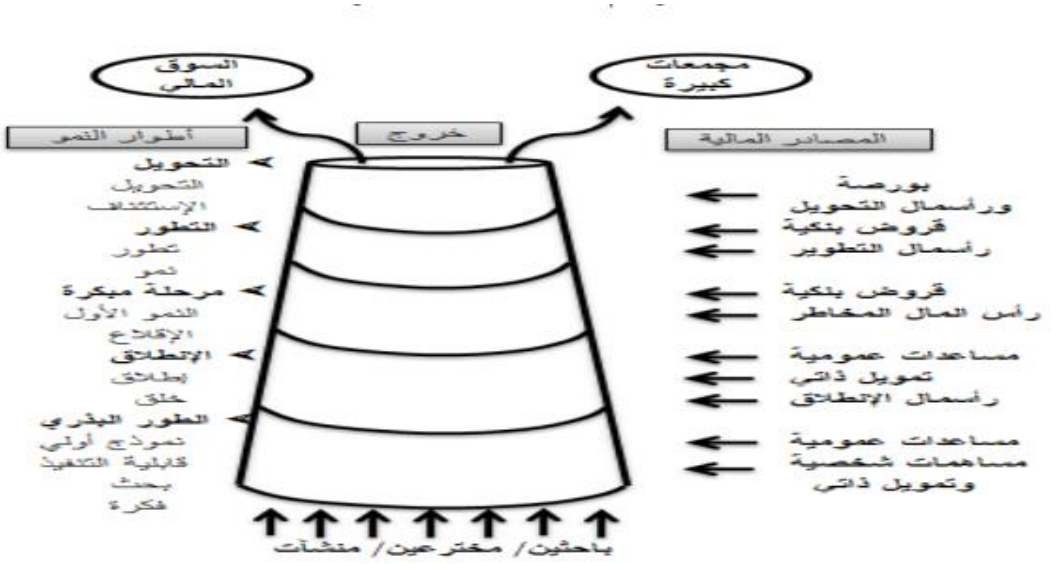
أولا: الصعوبات التي تواجه الشركات الناشئة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]شهيوب نسرين، مخلوف نسيمة، مذكرة طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة محمد الصديق – بن يحيى، جيجل (ص: 15/14)

- الصعوبات الإدارية خاصة المتعلقة بالتأسيس.
- الصعوبات التسويقية وهذا راجع للإمكانيات المادية.
- الصعوبات الفنية تعتمد المشاريع الناشئة على قدرات وخيرات أصحابها بصفة رئيسية والسبب عدم قدرة إمكانياتها المادية في تحصيل كفاءات بشرية متخصصة.
- الصعوبات التمويلية: كدراسة مبدئية أكبر معوق يعترض نمو ويهدد بقاء هذه المشاريع فهي تجد نفسها أمام عدة إشكاليات تمويلية كتمويل استثمار البحث العلمي والتطوير– استثمار العملية الانتاجية (معدات وأدوات، استثمارات العملية التجارية، إشهار شبكة البيع ...).
- تمويل رأسمال العامل (مخزونات، زبائن ، نقديات...) ولكن ما يحدث هو غياب المرونة في الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة الاحتياجات كما تخضع فكرة صعوبة التمويل المشكلة " ضخ المدخنة " – كما يوضحه الشكل أعلاه حيث أن ضخ المدخنة حتى يتم في ظروف حسنة، يجب أن لا تكون المدخنة مسدودة عند أي مستوى من المستويات المقابلة لأطوار النمو، وأن يكون الخروج من رأسمال الشركة مضمونا، إن أثر المدخنة يمكن المشاريع الناشئة من المرور من طور الانطلاق إلى شركات: ذات نمو قوي ومدرجة بالبورصة، لتصبح فيما بعد رائدا عالميا أو وطنيا.

الشكل رقم (01- 02) :مدخنة التمويل



المصدر: أم الخيوط كمال، حملاوي نجم الدين (2020-2021، 22)

إلى جانب ذلك يوجد صعوبات أخرى تتجلى في:[1]

- ضعف الشفافية في منح القروض.
- محدودية صلاحيات المؤسسات البنكية في منح البنوك وعدم استقلاليتها نسبيا.
- نقص المعلومات المالية كالإعفاءات.
- غياب ونقص كبير في التمويل الطويل الأجل.
- هشاشة العلاقة بنك / مؤسسة إذ تعدّ البنوك إحدى مصادر الصعوبات لهذه المؤسسة أين تكون مجبرة على التخفيض استثمارها وبالتالي مستويات الشغل بها.

ثانيا :تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر:

[1] بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم، والي فاطمة آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، ص 528-529.

بالرّغم من الدّور الفعال الذي تلعبه هذه المنشآت إلا أنها تعاني تحديات تحول دون تطورها ويلخص فيما يلي:[1]

- انفصال الجامعة والبحث العلمي عن الواقع وضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والذي لم يتجاوز 7% عام 2016.
- ضعف التمويل ونقص رأسمال المغامر للاستثمار.
- التخلف التقني وعدم مواكبة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية[2].
- فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة العهد وغير منتشرة.
- المورد البشري الغير مؤهل والضعيف وافتقاره للمعلومات الكافية عن المقاولاتية في الجزائر، والتي تعاني هي الآخر نقصا في الأفكار المبتكرة الإبداعي.
- تخلف الإنتاجية وعدم مطابقتها المعايير الدولية، يجعل المنتج الجزائر غير قادر على الولوج إلى الأسواق الكبرى إضافة إلى غياب التنافسية[3].

والجدير بالذكر أنه يوجد تحديات أخرى نذكر منها[4].

- غياب عامل الثقة بين المؤسسات الناشئة والمتعامل منه عن مؤسسات يجعلها في تخوف من عدم تلقي مستحقاتها وغياب التشريع القانوني الذي يحميها التشريع القانوني الذي يحوّل نسبة 20% لهذه المؤسسات في الصفات العمومية(الحكومية)، والذي يطبق في حدود ضيقة، تحول دون استمرار وتعايش هذه المؤسسات.
- **السوق الصغير**: التي تتحكم فيها عدة عوامل منها: عدد السكان – نسبة انتشار الانترنيت – تسهيل الدفع الالكتروني – ثقافة الشركات الناشئة في حد ذاتها والتي تبحث عن خدمة أوسع قطاع فيه جعلت السوق العربية سوق صغيرة

[1] بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم، والي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 528-529.
[2] شهبوب نسرين مخلوف نسيمة، مذكرة طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة جيجل، ص 23.
[3] شهبوب نسرين مخلوف نسيمة، مذكرة طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة جيجل، ص 23.
[4] منى سويح، ياسمين ميموني، سفيان بوقطاية مقال واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، ص 417،418،419

- اختيار فريق العمل يتحكم لعنصر المحاباة ويدخل في دائرة المعارف والمجاملات ويغيب عنصر الكفاءة لعدم وجود قسم خاص بالموارد البشرية مكلف بهذه المهمة.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية المؤسسات الناشئة والتي هي مؤسسات حديثة العهد ويافعة في عالم الأعمال هذا ما يؤكده اللّفظ باللغة الانجليزية startuhps، حيث تعتبر اللّبنة الأساسية في اقتصاد كل دولة، حيث أنّ دورها في تزايد مستمر لذا نحتاج في دراستها دراسة معمقة ومتابعة أنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة، في تأسيسها ونموها وضمان استمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية، لذا أصبح التوجه نحو إنشاء هذه المؤسسات، ودعمها ضرورة لابد منها نظرا لما حققته من نتائج والجزائر كغيرها من الدول أعطت اهتمامها لمثل هذه الأفكار كبادرة منها لتحفيز التنمية المحلية وترقية الاقتصاد والخروج من دائرة المحروقات إلا أنها مازالت في بداياتها ولم ترتقي بعد التطلعات المنتظرة وبعيدة نوعا ما عن مفهومها مقارنة بالدول المتقدمة وذلك راجع لـ:

- غياب الوعي لدى المستثمرين بأهمية هذه المشاريع.
- التخلف التكنولوجي الذي يطال كل القطاعات.
- تأخر الاهتمام بحاضنات الأعمال والتي تبقى محدودة.

وكل ما سبق ذكره كان من أبرز العراقيل والتحديات التي وقفت في وجه هذه المشاريع الناشئة وعطلت عملها وفعاليتها.

الفصل الثاني: آليات تمويل المؤسسات المنشئة

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتحدث عن آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر لأن تمويل هذه المنشآت هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد ضالتها سواء كانت هذه المنشآت خاصة أو عامة، حيث صنف علماء الاقتصاد الإداريين الماليين المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة تمويل ذاتي كما يعد التمويل من أساسيات توسع وتطور هذه المنشآت حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تغطية كافة حاجياتها الحالية، لذا أخذت فكرة التمويل حيزا كبيرا من الاهتمام والدّراسة من قبل الماليين والمستثمرين لتبرز نفسية جديدة تختلف عن التمويل التقليدي.

المبحث الأول: أساسيات حول تمويل المؤسسات الناشئة

حتى نجد كل مؤسسة ناشئة ضالتها في عالم الاقتصاد فهي بحاجة إلى داعم ودافع قوي، يكون بمثابة نقطة الارتكاز لها ألا وهي التمويل، فما هو التّمويل وماهي وظائفه ومصادره؟

وهل له أنواع ؟ وما هي مخاطرها؟.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وظائف التمويل

أولا: مفهوم التمويل

1-تعريف التّمويل: يعتبر التّمويل كوظيفة أساسية هامة في وظائف المؤسسة على أنه مجمل الوسائل للإقراض (تدبير الأموال في المشروع)[1].

كما عرف على أنه: مجموعة الأعمال والتّصرفات التي تمدنا بوسائل الدّفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأصل أو متوسط أو طويل الأجل[2].

وقد جاء في القاموس الاقتصادي: أنه عندما تريد منشأة اقتصادية زيادة طاقتها الانتاجية أو انتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجه يعتمد على الناحيتين التاليتين[3]:

ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات ، الأشغال، اليّد العاملة).

[1] محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 9
[2] محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 9
[3] حسن محمد السّمحان- أحمد عارف العساف من كتاب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، ص 35-36.

ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وهي الناحية هي التي تسمى التمويل.

كما عرف على أنه: توفير الأموال اللاّزمة لقيام المشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة في الوقت المطلوب فالهدف منه تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب[1].

وقد عرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام كما يعرفه البعض على أنه مداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليه[2].

وهناك من يعرفه على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمنشآت والأعمال والحكومات[3].

وذهب البعض في تعريفهم بالتمويل على أنه عملية التجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة وبصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على الجانبين:

جانب الخصوم: يظهر في الموارد

جانب الأصول: يظهر في الاستخدامات كمية ونوعية الاحتياجات والالتزامات المالية للمؤسسة وقد عرف التمويل بأنه الوظيفة الإدارية التي تقدم عليها الشركة وتختص بعمليات

[1] شهبوب نسرين ، مخلوف نسيمة طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ص 29.
[2] سالم صلال رامي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع
[3] هواري معراج، عمر حاج السعيد التمويل التأجيري، المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 15.

التخطيط الأول عن طريق الآلية المناسبة لتوفير الاحتياجات اللازمة، لتوفير المناخ المناسب للشركة وتحقيق أهدافها وتطورها وضمان استمراريتها[1].

جانب ومن كل ما سبق فإنه يمكن تعريف التمويل على أنه: البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال اللازمة والاختيار والتقييم لتلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما.

ثانيا: وظائف التّمويل

يمكن جمع وظائف التّمويل في وظائف الخمس الآتية[2]:

1-التّخطيط المالي: نوع من أنواع التّخطيط يساعدني في الأعداد في المستقبل حيث أنّ تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير نحو المتطلبات المالية في المستقبل

2-الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشأة بالخطط الموضوعة

الحصول على الأموال: من خلال تبيان التّدفقات النقدية الدّاخلة والخارجة خلال الفترة التي تشملها الخطة

3-استثمار الأموال:

بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها، عليه أن يتأكد من أنّ هذه الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا داخل المنشآت

مقابلة مشاكل خاصة:

[1] فضيلة زواوي، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانيزمات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة سونلغاز، مذكرة ماجيستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 09/08، ص 21

[2] إيناس صيوده، أهمية القرض السند في تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك، مذكرة ماجيستير، علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة

إنّ الوظائف السّابقة هي وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، لكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال المشروع.

المطلب الثّاني: مصادر التّمويل

إنّ تحقيق الأهداف يتعلق بمدى عقلانية اختيار مصادر التمويل التي تتمثل فيما يلي:

أولا: مصادر التّمويل الدّاخلية والخارجية[1]: يمكن تصنيف التّمويل الذي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الدّاخلية (التمويل المحلي) والخارجية (التّمويل الدّولي).

1-مصادر **التمويل الداخلية (المحلية):** تهتم بهذا النوع من التمويل المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، ويضم مصادر مباشرة وغير مباشرة محلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها .... إلخ) وهكذا نوع يخد قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية، وتقسم هذه المصادر إلى نوعين من الادخار وهما:

1-1-**ادخارات طوعية:** وهي الادخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات بشكل طوعي وتشمل:

أ- **ادخارات القطاع العائلي:** ويتضمن هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة، وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التّصرف فيها والانفاق الخاص على الاستهلاك.

ب-**ادخارات قطاع الأعمال:** وتتضمن كافة المشروعات الانتاجية التي تقوم بتحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي بدورها مصدرا للادخار، وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما:

ادخار قطاع الخاص: تتضمن الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة فقط وبالتالي تؤدي إلى زيادة أرباحها.

[1] محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار جنان للنشر والتوزيع،2016، ص 9.

– ادخار قطاع الأعمال العام: وتتضمن الأرباح للمشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين السّلع النائية المنتجة وتكاليف إنتاجها، حيث أن هذه الادخارات تعاني هي الأخرى من تضاؤل في مقاديرها بسبب استراتيجيات التّصنيع.

2-1-الادخارات الإجبارية: الادخارات التي فرضتها الدّولة على الأفراد والمؤسسات بشكل إلزامي، وحيث تخصم من الدخول المتحققة لديهم بطريقة إجبارية وتشمل:

أ/ الادخارات الحكومية: وتعني هذه الادخارات الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة هي جميع الموارد المالية الّتي تحصل عليها الحكومات من المصادر المختلفة وأهمها الضرائب والرسوم وإضافة إلى القروض، والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات.

ب/ الادخارات الجماعية: وتشمل هذه الادخارات التي الدّولة بخصمها دخول بعض الجماعات بشكل إلزامي وفق قوانين معينة وحيث تتضمن أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدّولة والهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة الجهاز الإداري للدّولة والهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة وتختلف هذه الادخارات عن باقي الادخارات الإجبارية كونها في مزايا معينة.

2- **مصادر التّمويل الخارجية:** تسلك الدّولة عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الدّاخلية للتمويل المذكور سابقا الموجهة للطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسية هي:

أ/ حصيلة الصادرات: تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك على السّلع والخدمات مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المصدر في الدّول الناهية يشكل معضلة أساسية وذلك للأسباب التّالية:

انخفاض قيمة الصّادرات السّلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها: ضعف الانتاج المحلي زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السّلع الأولية في السوق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة، الثروة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السّلع المصنعة

– ضعف الصادرات غير المتطورة، وتشمل هذه الصّادرات خدمات النقل والسّياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.

ب/ الاستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخذاها لسد فجوة الموارد المالية التي تعاني منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب التمويلي المالي والجانب لتنموي وتصنف الاستثمارات إلى صنفين هما:

الاستثمار الأجنبي المباشر: استثمارات يريدها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة أو لتثبيت فيها مما يجعل لهم حق الإدارة، وغالبا ما تتجه هذه الشركات نحو الزّراعة والصّناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.

الاستثمار الأجنبي الغير مباشر: وتتضمن القروض الأجنبية أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدّول المضيفة من قبل الأجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب أي إشراف.

ج/ المساعدات الخارجية: إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدّرجة الأولى على الأسواق المالية مثل: البورصات، والهيئات المالية الدّولية أو الإقليمية مثل: صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدّولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدان الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

حيث أن المعونة الألمانية الرّسمية: وهي المساعدات التي لا يقل فيها العنصر المسير (عنصر المنحة) عن 25% مع استخدام سعر خصم يبلغ 10% أمّا الدّول المانحة تقدم مساعدات إلى الدّول لدوافع اقتصادية أو الإنسانية لتخفيف الفقر والأمراض، حيث أن الدّول المانحة من الدّول الرأسمالية المتقدمة بدأت تتناقص حجم مساعداتها إلى الدّول الفقيرة ولأسباب وهي: وجود أزمات اقتصادية مستديمة- انخفاض أسعار النفط، وكذلك أسباب سياسية.

د- القروض الخارجية: إنّ القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النّصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدولة النامية، والتي يقصد بها: تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمات أو الحكومات إلى الدّول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفات وهكذا تصليح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة، وتأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة معايير منها[1]:

القروض الارجية حسب طول فترة السّداد: وتشتمل القروض الخارجية طويلة الأمد، ومتوسط الأمد.

القروض الخارجية حسب طبيعتها: وهي القروض التي تستخدم في أغراض اقتصادية أو عسكرية أو استهلاكية.

القروض الخارجية حسب شروط تقديمها إنّ القروض الخارجية تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة، إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية، وهي نوعين: القروض المسيرة وتتصف بطول فترة الاستحقاق، عدم وجود السّماح.

القروض الخارجية حسب مصادرها: وهي القروض المقدمة إلى مصادرها إما تكون قروض رسمية من قبل الحكومات وبشروط خلال اتفاقيات أو قروض خاصة تقدمها المصادر الخاصة وعادة ما تكون قصيرة الأمد وارتفاع معدلات الفائدة منها.

ثانيا: مصادر طويلة الأجل وقصيرة الأجل:

[1] عبد الغفار حنفي أساسيات التمويل والإدارة المالية كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة سنة 2002، ص 435

يمكن تلخيصها في عنصرين

1- مصادر تمويل طويلة الأجل:

1-1-1- **مصادر التمويل** [1]تلجأ المشروعات إلى ثلاثة أنواع من المصادر للحصول على احتياجاتها المالية وهي:

*الفائض النقدي الداخلي المتولد من العمليات internal cash Flow.

*التمويل الخارجي القصير الأجل Short.tenn Extemal.

*التمويل الخارجي طويل الأجل long. Tern Extemal Funds.

1-1-2-يشكل التّمويل الداخلي أو الذاتي نسبة كبيرة بالمقارنة بإجمالي التّمويل المطلوب للمشروعات بالدّول النّامية ويرجع ذلك لعدّة أسباب هي:

*يتميز التمويل الدّاخلي أو الذاتي بعدة مزايا أو خصائص فهو لا يخضع للضريبة أو يخضع بمعدل ضريبة منخفض نسبيا أو إذا تجاوز حجم معين، ولا يشكل خطورة على الشركة بل يدعم مركزها المالي بالمقارنة لمصادر التمويل الخارجي.

*يستخدم التّمويل الخارجي إذا كان معدل العائد على الاستثمارات الجديدة أعلى نسبيا من مستوى الرّبحية أو العائد الحالي على الاستثمارات للشركة.

*يستخدم التّمويل عن طريق القروض القصيرة الأجل كمكمل إذا كانت الاحتياجات الاستثمارية أعلى أو أكبر من مصادر التمويل الخارجية.

1-1-3- يلاحظ حدّة المنافسة بين المؤسسات المالية، فقد أدت التغيرات والتعديلات المستمرة في التشريعات والقوانين إلى زيادة حدة المنافسة بين بنوك الاستثمار والبنوك التّجارية.

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 435.

1-1-4- يمكن إيجاد العلاقة بين مصادر التمويل ومرحلة النمو للشركة كما يلي:

- تلجأ المنشأة في المراحل الأولى لتكوينها إلى الاعتماد في تمويلها على التمويل الذّاتي، الائتمان التجاري، التمويل عن طريق المساعدات أو القروض التي يمكن الحصول عليها من الوكالات أو المكاتب الحكومية.

- تعتمد المنظمات السريعة النمو في تمويلها على التمويل الداخلي، الائتمان المصرفي، رأس المال المخاطر.

- غالبا ما تعتمد المنشآت في تمويل التوسعات عن طريق أسواق رأس المال وأسواق النقد.

- تلجأ المنظمات التي في مرحلة النضوج والتي في مرحلة التدهور إلى استخدام التمويل الداخلي وإعادة شراء أسهمها (وللجوء)[1] إلى تنويع أنشطتها ومصادر تمويلها والاندماج بهدف تعديل هياكلها التمويلية

1-2- تمويل الشركات النامية النّامية:

1-2-1- تتصف الشركات الناجحة النامية بعدد من الخصائص هي:

*الإدارة الفعالة لرأس المال العامل working capita والفائض النقدي cashflow

*تلجأ هذه الشركات في حالة الضرورة إلى التمويل الخارجي.

*غالبا ما تجد صعوبة في الحصول على التمويل قصير الأجل من البنوك بسبب ارتفاع نسب المديونية والرفع المالي .leverage ratios.

*يتلاءم التمويل عن طريق حقوق الملكية مع المنشأة التي تتصف بالنمو السّريع.

[1] عبد الغفار حنفي، نفس المرجع، ص 436.

1-2-2- يجب على أرباب المشروعات الأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر عند الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالتمويل هي:

*ألا تفقد الرقابة أو السيطرة على الإدارة نتيجة التّمويل.

*اللّجوء إلى المصادر القصيرة الأجل من التّمويل.

*غالبا ما يستخدم رأس المال المخاطر أو المشترك نتيجة زيادة المخاطر المصاحبة للمشروعات النّامية والصغيرة ويرجع ذلك إلى:

*إنّ شركات الاستثمار النّامية تتصف بالتّخصص حيث تتصف بالتمويل المشترك، أما مصادر التّمويل الأخرى ذات التمويل لرأس المال المخاطر تشمل مساهمو الأقلية للبنوك التجارية.

*يتطلب استخدام رأس المال المشترك أو ذات المخاطر للدراسة المتأنية حيث نجد الكثير من استخدامات هذا المصدر غير مقبولة.

*بصفة عامة يعتبر رأس الال ذات المخاطر معادل لوضع حقوق الملكية، والذي يتم عن طريق السندات القابلة للتحويل إلى أسه أو القروض ذات الحق في شراء عدد من أسهم المنظمة حيث نجد:

أ/ أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية covertiplepreferred stoch بأنها لا تحمل الشركة أعباء مالية كفوائد الناتجة عن القروض.

ب/ تصنف بأنها تتمتع بالأسبقية في السداد عند التّصفية.

د/ لرأس المال المخاطر تأثير على مجلس الإدارة.

1-3- الخصائص الأخرى للتمويل المباشر:

1-3-1- استحقاق القروض محدود الأجل التي تمنحها البنوك التجارية عادة خمس سنوات أو أقل (وبشكل نمطي ثلاث سنوات) بينما تمنح شركات التأمين قروضها لمدة ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة، والسّبب في هذا الاختلاف هو أنّ الالتزامات المتضمنة في ميزانيات البنوك التّجارية تكون ذات أجل أقصر من أجل التزامات شركات التأمين، ونتعاون أحيانا البنوك وشركات التأمين مع بعضها في منح القروض لمنشآت الأعمال الكبيرة فمثلا، إذا كانت المنشاة بحاجة إلى قرض لمدة خمسة عشرة سنة، فيمكن أن يمول (يمنح) هذا القرض من قبل البنك لمدة الخمس سنوات الأولى، ومن قبل شركة التأمين لمدة العشر سنوات الأخيرة.

1-3-2- ضمان القرض:

تطلب البنوك التّجارية ضمانات على معظم القروض التي تمنحها المنشآت، وتتمثل الضمانات التي تقبلها البنوك في الأسهم والسّندات والمعدات، وكذلك تستلزم شركات التأمين ضمانات على بعض القروض التي تمنحها للمنشآت عن طريق الإصدار الخاص، وتقبل في كثير من الأحوال العقارات كضمان للقروض الطويلة الأجل.

1-3-3- الخيارات:

لقد جرت العادة حديثا في دول متعددة أن تقرض المؤسسات المستثمرة تعويضا (بالإضافة إلى الفائدة الثابتة) على القروض التي تمنحها للمنشآت وتحصل المؤسسة المقرضة على هذا

التّعويض الإضافي في شكل ضمان الخيار بشراء عدد معين من الأسهم العادية للمنشأة المقترضة بسعر محدد[1] .

مسبقا وخلال فترة معينة:

1-4- شروط اتفاقيات القروض:

1-4-1-نسبة التّداول: يجب على المنشأة المقترضة أن تحافظ على حد أدنى معين لنسبة التّداول عليها (إما 2.5 و3 و3.5) وفقا لنوع الأعمال التي تقوم بها، وكذلك يجب عليها أن تحافظ على مستوى معين من رأس المال العامل.

1-4-2-دين إضافي طويل الأجل: بشكل عام يحظر منشأة المقترضة ما يلي:[2]

*أن تحصل على قروض إضافية طويلة الأجل بدون إذن المقرض.

*رهن الأصول.

*تحمل أية التزامات مشروطة كضمان دين منشأة تابعة لها.

*توقيع استئجار طويلة الأجل والّتي تزيد من مقدار معين.

1-4-3-الإدارة: ويمكن أن توجب نصوص اتفاقية العقد أيضا.

- عدم إجراء أي تغييرات في إدارة المنشأة المقترضة دون موافقة المقرض.
- شراء بوالص التأمين على حياة المديرين الرئيسيين في المنشأة المقترضة.
- الحق في الرّقابة على إدارة الشّركة دوريا.

1-4-4-بيانات مالية: وتلتزم المنشأة المقترضة أن تقدم للمقرض بيانات مالية دورية، وتلك لكي يتسنى له مراجعة هذه البيانات وتقويم الوضع المالي للمنشأة من خلال تحليلها.

[1] شهبوب نسرين، مخلوف نسيمة، مرجع سابق ذكره، ص 35.
[2] مأمون علي ناصر، مصطفى كافي، مرجع نفسه، ص41،42.

1-4-5- تكاليف القروض المباشرة: ومن المظاهر الهامة الأخرى للتمويل المباشر هو تكلفة، وكما هو الحال بالنسبة للقروض الأخرى، فإن معدل الفائدة على القروض المباشرة يتغير مع تغير حجم القرض وجود الائتمان المالي للمقترض، ويعكس أيضا التكلفة الثابتة لعملية الاقتراض، وتبين دراسات مختلفة في بعض الدّول كالولايات المتحدة الأمريكية، بأن معدل الفائدة الفعلي على القروض المباشرة ذات الأحجام الصغيرة، يكون عادة أعلى معدل الفائدة التفضيلي بنسبة تتراوح بين 8.4% وأما معدل الفائدة على القروض ذات الحجم الكبير، فيكون قريبا من معدل الفائدة التفصيلي[1].

2 -مصادر تمويل قصيرة الأجل:

2-1-**الائتمان التجاري:** عندما تشتري الشركة بضاعة أو مواد أولية وخدمات من شركة أخرى (المورد) فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا، وخلال هذه الفترة وحتى تاريخ دفع قيمة هذه البضاعة، فإن المشتري (الشركة) تصبح مدينة للمورد، وتدون قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي للشركة المشترية تحت حساب الموردين أو حساب أوراق الدّفع بجانب الخصوم بينما تظهر قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي للشركة المورد تحت حساب الذّمم بجانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري بسبب وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة ودفع الثمن[2].

2-2- **الخصومات النقدية:** الخصم النقدي هو تخفيض في السعر البيع أو قيمة (البيع) المبيعات إذا تم الدّفع خلال فترة معينة أن تكاليف عدم الاستفادة من الخصومات النقدية تزيد عادة على تكاليف القرض الذي يستطيع المشتري (دفعه) أن يحصل عليه لدفع قيمة البضاعة نقدا، لذلك فإن من المهم على الشركة أن تكون حذرة في استخدام الإئتمان التجاري كمصدر للتمويل لأنه يمكن أن يكون باهظ التكاليف.

[1] شهبوب نسرين، مخلوف نسيمة، مرجع سابق ذكره، ص 37.
[2] عبد الخفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 413.

إذا اقترضت الشركة من البنك بسعر فائدة من البنك بسعر فائدة أعلى من معدل خصم الدّفع المعجل.

2-3- **المركز التنافسي:** ويلاحظ بصفة عامة أن منح الائتمان من البائع للمشتري أو مدة هذا الائتمان تتوقف على مدى المركز التّنافسي لهذا البائع، وبعبارة أخرى كلما زادت درجة المنافسة وارتفعت حدتها بين البائعين ترتب على ذلك شيوع ظاهرة منح الائتمان (مع البائع للمشتري) وإن طالت مدته والعكس صحيح ومن جهة أخرى كلها تدعم مركز المشتري، كلما أدى ذلك إلى حصول المشترى على ائتمان من البائعين رأس المال وبفترة ائتمان أطول وشروط أخرى فيها لو كان الوضع عكسيا[1].

المطلب الثالث: أنواع التمويل ومخاطر التمويل

طالما هناك مصادر للتمويل مختلفة فهناك أكيد أنواع مختلفة للتمويل، ويمكن القول كذلك أنها تختلف باختلاف البلد وتطورها الاقتصادي، وينجم عن ذلك مخاطر قد تعوق تطور المؤسسة ونموها،

أولا: أنواع التّمويل

تختلف أنواع التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في[2]

1-أشكال التمويل من حيث المدة:

1-1- **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي تتحصل عليها الشركة وعادة لا تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة، وهذا الدفع الالتزامات المالكية للشركة قصيرة الأجل كدفع أجور العمال ولشراء المدخلات اللّازمة لإتمام العماية الانتاجية.

[1] شهبوب نسرين، مخلوف نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] كاتية وروبة: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطور الآليات التمويلية في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2017-2018، ص 45-46.

1- 2- تمويل متوسط الأجل: يقصد به تلك الأموال التي تتحصل عليها الشركة لتمويل أصول ترتبط بتلك الفترة.

1-3-تمويل طويل الأجل: توجه لتمويل الاحتياجات الشركة التي تزيد عن 5 سنوات

2-أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

2-1- **تمويل داخلي:** يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة وتعبيرا آخر تتمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل الشركات الناتج عن علاوات إصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم أو عن طريق تلك الموارد الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الإهتلاك والمؤونات.

2-2- **تمويل خارجي:** يتمثل في لجوء الشركة إلى مصادر خارجية لمواجهة احتياجاتها التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل بالقروض، التمويل بالتأجير - التمويل في صورة أسهم وسندات وطرق تمويل أخرى إن وجدت.

3- أشكال التمويل حسب غرض الذي يستخدم لأجله

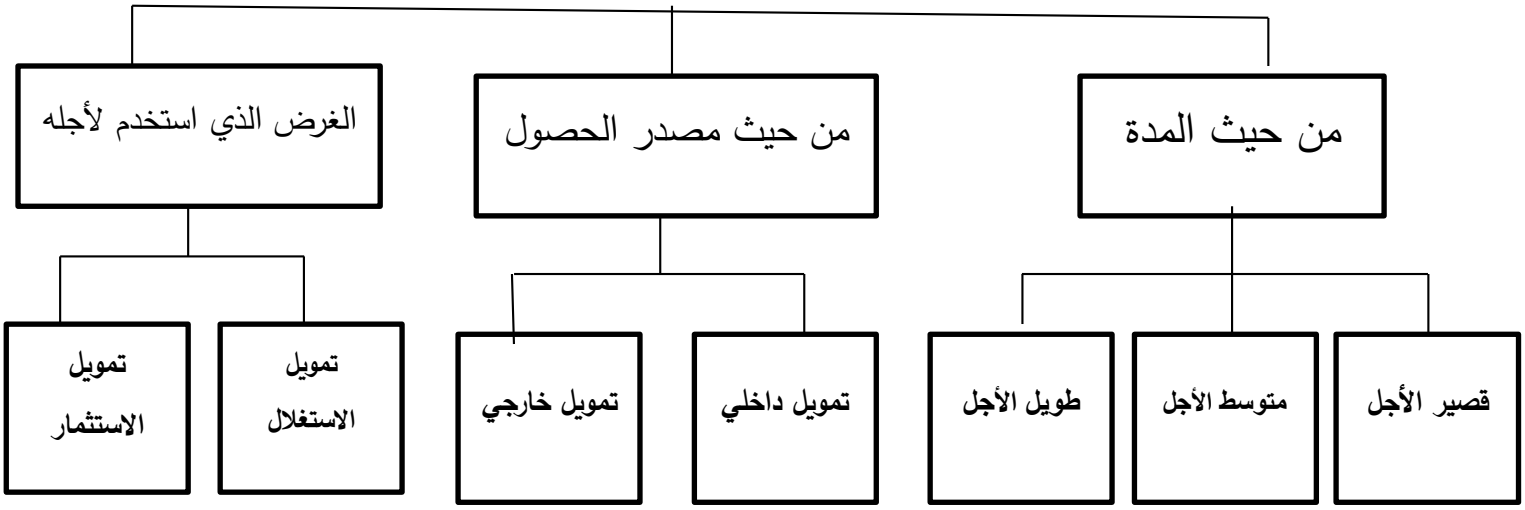
وينتج عن هذا التصنيف ما يلي"[1]:

[1] أم الخيوط كمال، نجم الدين جملاوي، مصدر سابق ذكره، ص 5.

3-1- تمويل الاستغلال: هي تلك الموارد المالية المخصصة لتمويل احتياجات رأس المال العامل وكافة النفقات المتعلقة بالدّورة الانتاجية للشركة.

3-2-تمويل الاستثمار: هي تلك الموارد المخصصة لمواجهة نفقات ناتجة من اقتناء الآلات والمعدات وتلك العمليات التي تؤدي إلى توسيع الطاقة الانتاجية.

شكل رقم (02-01) أنواع التمويل



من إعداد الطالبتان

ثانيا: مخاطر التمويل

تواجه الشركات أثناء عملية تمويلها عدة مخاطر تكون السبب في عرقلتها أو سببا في زيادة التكاليف والتي تتبناها الشركة من قبل وتنقسم إلى اربعة (مخاطر)

1- مخاطر مادية:

هي تلك المخاطر التي قد تتلف السلع والمواد الأولية الموجودة في المختزن وذلك بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الّبائن

أو بسبب وقوع حرائق داخل المخزن وكل هذا يلحق خسائر للمؤسسة بمعنى تكاليف إضافية بحيث تنخفض جراء هذه الأخطار:

2- المخاطر الاقتصادية[1]

هي ناجمة عن مخاطر اقتصادية بحته وتنقسم إلى نوعين:

أ/ مخاطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي الممول أي انخفاض رقم الطلبيات على الانتاج التام الصنع للمؤسسة مما يعني عدم الحصول على مردود عالي تسدد من خلاله أقساط التمويل باقي الالتزامات.

ب/ مخاطر عدم كفاية الموارد اللاّزمة لإتمام المشروع التي تسبب في توقف العمل وارتفاع تكاليف الانتاج.

3- المخاطر المتعلقة بالنشاط:

ترتبط هذه المخاطر بالوظيفة الانتاجية وتتمثل في:

- توفر وسائل الانتاج بصفة دائمة ومستمرة.
- مطابقة المنتوج لمتطلبات السوق.
- توزيع الوظائف بين العمال فكل الوحدات يجب أن تكون متوازنة.
- وجوب توفر مصلحة المراقبة وذلك لمراقبة عملية الانتاج"[2].

4-الخطر القانوني:[3] ويتمثل في:

[1] عمیار فتیحة، القرض السندي كوسيلة حديثة للتمويل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر حقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة حمة لخضر الوادي، ص 12-13.
[2] إيناس صيودة، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[3] إيناس صيودة، مرجع سبق ذكره، ص33،

التأكد من أن مسيرو المؤسسة لديهم صلاحية التعامل مع البنوك لطلب القروض منها وتقديم ومنح الضمانات.

يجب أن تكون النشاطات المنصوص عليها في السجل التجاري هي نفسها المعرف بها في نظام المؤسسة.

*وهنا يجب لفت الانتباه إلى عنصر مهم وهو[1]

الإدارة الجيدة للشركة تسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج، وبالتالي فإن سوء تسيير الإدارة من طرف مديري المشروع يتسبب في إطالة مدة إنجازه وتحمل الشركة تكاليف إضافية غير مرغوب فيا وتعد أخطاء الإدارة بمثابة الأخطار الفنية.

في حين يرى البعض أن مخاطر التمويل تتمثل في أربعة وهي:

- **مخاطر السوق:** لعدم الوعي وغياب المعلومات الكافية عن الأحوال الاقتصادية وهو ما يؤثر على أداء الشركة وقد يؤثر هذا الخطر على أسعار السلع الموجودة و المطلوبة والمشتقات بكافة أنواعها.
- **مخاطر الائتمان:** دراسة احتمالية عدم وفاء الدين أو تأخر استلامه من طرف المدين وهو نوعان متعلق بالبيع بالتجزئة، تمويل الشركات من طرف الأفراد من خلال الرهون العقارية أو البطاقات الائتمانية، أما النوع الثاني تمس مخاطر ائتمان الجمل تسير إلى المخاطر الناتجة عن استثمارات منظمات أو شركات خاصة على شكل مبيعات الأصول المالية أو عمليات الدمج والاستحواذ.[2]
- **مخاطر السيولة:** يتعلق بالسيولة المتوفرة لدى الشركة ومدى كفايتها لتسديد ديوننا، لأنه قد يؤثر على السمعة هاته الشركة بين المستثمرين.

[1] أم الخيوط كمال وحملاوي نجم الدين، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] إسلام الطلافيح، مقال عن التمويل تم نشرهه على موقع الرائد للتمويل ، أوت، 2023.

وصعوبة تحويل العقارات والسندات إلى سيولة نقدية وفي ظرف وجيز وهذا فيما يتعلق بالالتزامات القصيرة الأجل[1].

- **مخاطر التشغيلية:** وترتبط بعدة عناصر نذكر منها:

– نقص الكفاءة لدى المواطنين والعاملين.

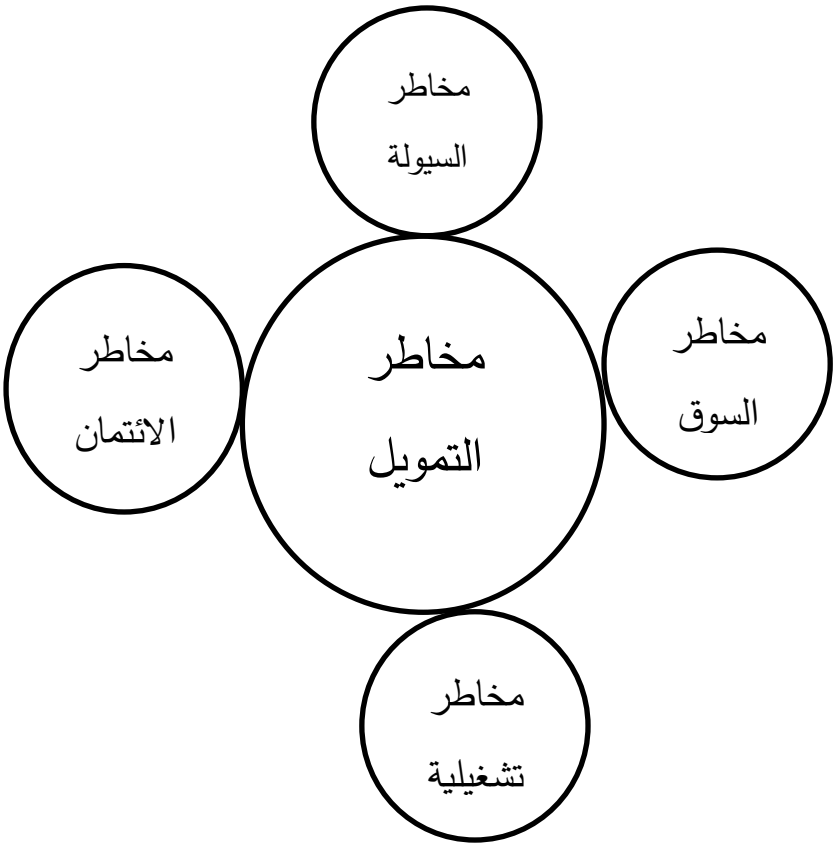
– نقص الضوابط داخل الشركة أو سوء التسيير.

– الفشل التكنولوجي وعدم مواكبة التّطور.

كلها عوامل تؤثر على أداء الشركة وتؤدي إلى خسائر مالية، ولذلك تحدث خلال العمل وتخزينها ودراستها وإيجاد الحلول المناسبة لتجنبها في المستقبل فعلى سبيل المثال: إذا تعطلت آلة الانتاج، فإن المخاطر التشغيلية تضم فقط تكاليف التصليح، بل أيضا خسائر تعطل الإنتاج والذي يسبب تأخرا في تسليم المنتجات، مما يؤثر على سمعة الشركة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02-02): أنواع مخاطر التمويل

[1] اسلام الطلافيح، مقال تم نشرؤه على موقع الرائد للتمويل، أوت ، 2023



من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين طرق التمويل وإشكالياته

تعتبر عملية تمويل المؤسسات الناشئة أساسا بل وفعال لتحقيق كل ما هو مخطط من طرف هذه الأخيرة وهنا سنتعرف على كل ما يخص عملية تمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: أهداف وخصائص تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمتاز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها إلى تحقيق الأهداف المخططة المرجو تحقيقها من إنشاء هذا النوع من المؤسسات

أولا: أهداف تمويل المؤسسات الناشئة:

لتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة عدة أهداف وتتجلى أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:[1]

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة.
- تسهيل مختلف التدفيقات النقدية المالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية لضمان توفير الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية للأعوان الاقتصادية الأخرى.
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- تستلزم الصناعة للتحويل التجاري وجود اطراف تنظيم المخاطر (البنوك) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات) .
- تحريك عجلة الاقتصاد، وتحسين الانتاج والرفع من الانتاجية والرتقاء على مستوى العالمية.
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.
- يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط انتاج جديد لهذه المؤسسات وزيادة حج أنشطتها ومنه زيادة العمالة.
- يساعد التمويل الانتاج.

[1] بوصوار ليس، بولبحير عائدة، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوالصوف، مسيلة، 2020-2021، ص 39.

- يرى المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة، وعدم القدرة على الافتراض من البنوك كما يساهم الحصول على العملة الصعبة.
- الحد من الاستدانة.
- تفعيل نظام المشاركة عن طريق التمويل الإسلامي.
- العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريس من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.
- مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيطات في مرحلة الإنطلاق من خلال آلية حاضنات الأعمال.

ثانيا: خصائص تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تكتف عملية تمويل المؤسسات الناشئة العديد من الخصائص التي يمكن أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم خصائص عملية تمويل المؤسسات الناشئة فيما يلي:[1]

***ندرة رأس المال:** وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية، وذلك أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات انتاج بسيطة.

***الاحتياج الدائم للتمويل:** تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحت كيفية تمويل المؤسسات، إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف مؤسسات التمويل.

[1] مصطفى بررنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مرجع سابق، ص 135.

***القدرة على الاستمرارية في تمويل المؤسسات:** هناك اتفاق عام على أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفئة المستهدفة، تتميز أيضا بقابليتها على الاستمرار ماليا.

إن القابلية على الاستمرار ماليا هي أمر حيوي لأنها تتبع لمؤسسات التمويل المؤسسات الناشئة أي: تلبية احتياجات الفقراء بصورة مستمرة ومفيدة.

- ألا تكون رهينة بمخاطر الإعانات والهبات.
- أن تعبئ موارد سوق المال الشكلي وخطوطا للقرض.
- التأكيد للزبائن أن مؤسسة القرض الصغير هي ليست مؤسسة للإحسان.
- عدم إدخال النشاطات ذات المردودية الضعيفة، الشيء الذي يجنب الفقراء من السقوط في حلقة القرض الدين وكسب ثقة الزبائن.
- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة: يعتبر عنصر الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الانتمائية للعميل والتي تحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الانتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الانتمائية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.
- وإذا نظرنا إلى المشروع الصغير نجد أنه يفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمشروع الصغير يشوبها الحذر الشديد.
- عدم توافر النشاطات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة: تتصف المؤسسة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصوله الرأسمالية وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، وعادة ما تتجاوز احتياجاتك تمويل

المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال عامل بصورة دورية، يضاف إلى هذا عدم قدرة مؤسسات التمويل على التصرف في الضمان المقدم من المؤسسة الناشئة (عند التخلف عن السداد) وذلك على وجه السرعة وبدون خسارة كبيرة، وبالطبع فإن عدم كفاية ضمانات المؤسسة الناشئة تمثل عائقا أمام مؤسسات التمويل وتحد من قدرتها تجاه المشروع، وخاصة في ظل تطبيق معايير مصرفية جديدة وفقا لمقررات لجنة بازل لمنح الائتمان تعتمد أساسا على قابلية الضمانات للتسبيل.

- افتقار المؤسسة الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، يعتبر عامل الخبرة والدراية بأساسيات المعاملات المصرفية أحد العناصر المميزة للمؤسسات الكبيرة والتي تسهل التعامل مع البنوك، وتفتقد غالبية المؤسسات الناشئة (خاصة الجديدة منها) لهذا العنصر نظرا لضآلة امكانيات القائمين عليها، مع عدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- الافتقار على السجلات المالية: تفتقر المؤسسات الناشئة في أغلب الحالات لسجلات مالية كاملة وموثق بها نتيجة لعدم الخبرة الإدارية التنظيمية للقائمين على هذه المشروعات بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الناشئة ضمن قطاع الأعمال غير المنظم القطاع غير الرسمي) مما يترتب عليه افتقادها إلى الحد الأدنى من المستندات والسجلات والضمانات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي.
- صعوبة إعداد دراسات أخر جدوى: وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة أو لعدم توافر البيانات عند المنتجات، من جهة أخرى، هذا في الوقت الذي أصبح فيه تقييم راسات جدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الإئتمان.

- عدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية: حيث أن هذ المؤسسات تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل.
- **ارتفاع تكلفة التمويل:** تلجأ المؤسسات الناشئة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية، وعلى الرغم من تقديم الدول لخطوط إئتمان مسيرة المؤسسات إلا أنها ليست كافية، كما أنها تقوم بتمويل الأصول الثابتة، الأمر الذي يجعل المشروع يلجأ الإقتراض بأسعار العادية والتي تحددها البنوك في ضوء تكلفة تدبير الأموال وهامش الربح المطلوب والمخاطرة المحتملة.
- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة: تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الصغير للحصول على تمويل أثناء التشغيل أو للتوسع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الانتاجية، خاصة وأن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسات المصغرة، عادة ما تلجأ مؤسسات التمويل في ظل غياب عنصر الثقة في المؤسسة الناشئة إلى متابعة التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية والفنية في بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المؤسسة الناشئة هذا التدخل ويميل إلى تولي كافة عليات المشروع بالكامل ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من المؤسسات الناشئة تعزف عن التعامل مع مؤسسات التمويل في الدول النامية[1].

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

[1] مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مرجع سابق، ص 135.

عندما يتم إنشاء مؤسسات الاقتصادية، فإنها تنمو وتمر عبر عدة مراحل وتختلف طرق تمويل المؤسسات الناشئة باختلاف مراحل نموها، فكل مرحلة تتطلب طرق تمويل معينة، لذاك سنعرض من خلال هذا العنصر طرق تمويل المؤسسات الناشئة حسب دورة حياتها.

أولا: رأس المال المخاطر:

1- تعريف رأس المال المخاطر: هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغ وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنا تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول[1].

ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها، وكذلك يمكن أن يكون في شكل خبرة فنية أو إدارية.

وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون محفوفا بالمخاطر بالنسبة للمستثمرين الذين طرحوا الأموال، وإمكانات العوائد فوق المتوسط هي مكافئة جذاب، وبالنسبة للشركات والمشروعات الجديدة التي لديها تاريخ تشغيلي محدد (أقل من عامين)، وأصبح تمويل رأس الال المخاطر شائع بشكل متزايد، بل هو أمر ضروري لزيادة رأس المال، وخاصة إذ كان لا يمكنه الوصول إلى أسواق رأس المال أو قروض البنوك أو أدوات الدين أخرى، ويعتبر

[1] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 526.

الجانب السلبي الرئيسي أن المستثمرين عادة ما يحصلون على حقوق الملكية في الشركة وبالتالي في اتخاذ القرارات المتعلق بالمؤسسة.

2- رأس المال المخاطر في الجزائر: أنشأت شركات ذات رأس مال الاستثمار في الجزائر بموجب القانون 11/06 المؤرخ في 2006/06/24 الخاص بشركات رأس مال الاستثمار الموجهة خصوصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ولممارسة نشاطها تخضع شركات رأسمال الاستثمار لتصريح من وزارة المالية بموجب مرسوم تنفيذي رقم[1] 08/56 المؤرخ يوم 2008/02/11 بضمان من مسيرها الذين يجب أن يمتازوا بالاحترافية وأن تدخل في السوق المالية لتكون وتسير القيم التداولية وبالتالي الرقابة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، وذلك بموجب تنظيم رقم 04/16 المؤرخ في يوم 01-09-2016 مع إمكانية الاستفادة من تحفيزات مالية كالإعفاء من الضرائب على الأرباح الشركات لمدة 05 سنوات، وتأخذ الشركات رأسمال الاستثمار شكل شركات أسه برأسمال أدنى محرر 5% عند التأسيس، وتقوم بتمويل لأعلى الميزانية للمؤسسات الاقتصادية بالتمويل الضروري لها لحد أقصى، ثم تشغيل إلا 5% من أموالهم الخاصة واحتياطاتهم للمشاركة في رأسمال نفس المؤسسة، ولا تقدم إلا في حدود 10% من رأس مالها الصافي[2].

ثانيا: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: بعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسة الناشئة والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، تم الانطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسة الناشئة في 2020/10/03 خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة.

[1] مختار بودالي، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد (02)، 2021، ص 80-81

[2] بودالي مخطار، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات النلشئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 82.

1- آلية عمل الصندوق: إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقسيم الأرباح والخسائر دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها.

وأفاد وليد ياسين، أن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال[1]

غذ تم استحداث هذا الصندوق لتحمل المخاطر التي قد تواجهها الشركات الناشئة، لأن احتمالات الفشل تبقى واردة.

2- أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:

إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فإن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب ومن هنا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق.

-أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجز عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.

- يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار، حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكبر مما تتحملها البنوك.

- تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي انتجتها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر.

[1] عراب فاطمة الزهراء صديقي خضراء، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد (01)، 2021.

– يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لا سيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر.

يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة ولمناصب الشغل، يعتمد على طاقة الابتكار ومقاولاتية شباب البلد[1].

3- **شروط صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:** حسب مدير الصندوق حناشي عقبة فإن الصندوق يستثمر في المؤسسات التي تثبت الدراسات نجاعتها وتؤكد قدرتها في الميدان بحيث تخضع التمويلات إلى مصفوفة اتخاذ القرارات التي تتضمن عدة شروط أهمها:

– مدى تجاوب السوق مع خصائص الخدمة المطروحة من طرف المؤسسة الناشئة.

– مدى قدرة حاملي المشاريع على تطوير مشاريعهم ومدى قابلية الفكرة لنمو والتطوير على المدى القصير ووجودها هامش ربحي مالي للمؤسسة.

4- الطرق التي يتبنيها صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:

يعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على ثلاث طرق في تمويل المؤسسات الناشئة تتمثل:

*تمويل إلى غاية 5 مليون دج (500 مليون سنتيم) كحد أقصى للشركات الأولية في بدايتها.

[1] عراب فاطمة الزهراء صديقي خضراء، دولة الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديد، مرجع سابق، ص 44.

*تمويل الشركات الموجودة حاليا في السوق بقيمة تصل إلى 2 مليار سنتيم.

*بالنسبة للشركات الناضجة، فيمكن تمويلها بـ 15 مليار سنتيم كحد أقصى

5- دور صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في دعم تمويل المؤسسات الناشئة:

يتمثل دور صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في :

- يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع.
- يلعب صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في توفير السيولة الضرورية للمؤسسات الناشئة والإمداد بالتجهيزات المطلوبة.
- يلعب دورا في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة عن طريق دعمها وتمويلها.
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الانتاج والارتقاء بالمؤسسات الناشئة العالمية.
- يلعب صندوق تمويل المؤسسات الناشئة دورا في خلق مناصب شغل جديد عن طريق تمويله المؤسسات الناشئة.
- يشجع أصحاب الأفكار والمشاريع لدخول إلى عالم الاستثمار عن طريق دخوله كشريك ممول وتقاسمه المخاطر مع صاحب المشروع.

6- إسهامات الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة

كشف الوزير الأول أيمن علد الرحمن، يوم 05 مارس 2022، لدى إشرافه على افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني المؤسسات الناشئة ألجيريالا ديسروبت 2022" بالمركز الدولي للمؤتمرات بالعاصمة، عن استفادة 390 حامل مشروع مبتكر من الدعم التالي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي أنشئ نهاية 2020.

وخلال كلمة ألقاها أمام المشاركين في المؤتمر، أكد بن عبد الرحمن على الأهمية البالغة التي يولها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للمؤسسات المبتكر والمؤسسات الناشئة، موضحا أن الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة قد استثمر في بداياته الأولى، في رؤوس أموال أكثر من 70 شركة ناشئة واستفاد لحد الآن 390 حامل مشروع مبتكر، ومن الدعم المالي للصندوق وأضاف أن حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة وصلت إلى 1.2 مليار دج، وبفضل وضع إطار تنظيمي للابتكار وتدعيمه، وتشجيع وسائط الدفع الالكتروني ومراجعة الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية في انتظار استكمال مراجعة القانون التجاري لجعله أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة، فضل عن تبسيط إجراءات إنشاء هذا النوع من المؤسسات مضيفا أنه قد ارتفع عدد المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة التي حصلت على علامة الابل ستاتوب والتي وصلت إلى أكثر من 750 مؤسسة ناشئة خلال سنة ونصف الأخيرة.

خصص صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أغلفة مالية لحاكلي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون وذلك منذ بداية نشاطه في مطلع 2021، حسبما صرح به مدير الصندوق عقبة حشاني مطلع مارس 2022 أين أوضح ذات المتحدث أن المشاريع المبتكرة الممولة من الصندوق وأصبحت تخص اليوم 18 قطاع نشاط، سيما قطاع الخدمات وتكنولوجيات العلم والاتصال والصحة والنقل والسياحة، الزراعة الذكية، اللوجستيك وكذا الصناعات الذكي، وأوضح ذات المصدر أن الصندوق يقوم على آلية تمويل أساسها الحصول على مساهمة في رأس مال المؤسسات الناشئة لمدة محدودة، مضافا إلى أن الهدف من هذه الهيئة يتمثل في تطوير هذا المجال وإدراج المؤسسات الناشئة في مسار نمو مستدام إضافة إلى مساعدات تلك المؤسسات على تصدير منتجاتها وخدماتها إلى الخارج[1].

المطلب الثالث: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

[1] شهبوب نسرين، مخلوف سمية، طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة شركة يسير، جماعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، مذكرة تخرج ماستر، 2022-2023، ص 51.

كانت ولا تزال إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة محور العديد من النقاشات وبرامج التنمية، حيث يعد التمويل أحد العوائق التي تقف حائلا أما تطورها ونموها وحتى ضمان بقائها، بسبب قلة الضمانات ودرجة المخاطرة في نجاح المشروع، وبرغم من تعدد وتنوع هذه المصادر، إلا أنه كثيرا ما تواجهنا صعوبات تقف عائق أمامها في خيار اللجوء إلى طرق التمويل.

أولا: معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

ويمكن توضيحها في ما يلي:[1]

1-**معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة:** تواجه المؤسسات العديد من الصعوبات والمعوقات عند رغبتها في الحصول على التمويل من البنوك التجارية وتتمثل هذه المشاكل والعراقيل في:

- عزوف البنوك وإحجامها عند إقراض المؤسسات الناشئة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها وعدم توفر الضمانات الكافية لهذه المؤسسات.

- محدودية حجم ونوع التمويل، فعاليا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك محدودة وغير كافية لمنح التمويل اللازم المؤسسات الناشئة.

- نظرة البنوك للمؤسسات الناشئة على أنها شديدة الخطورة خاصة وأن معدل فشل هذه المؤسسات عال جدا، وهو ما يستوجب على البنك القيام بدراسات والتأكد من صحة المعلومات المقدمة.

- طول مدة دراسة الملفات وإجراءات منح القروض، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك.

[1] كتاف شافية، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات، والصيغ التمويلية المتحدثة مجلة الاقتصاد، التنمية المستدامة، جامعة سطيف (1)، المجلد 05، العدد (01)، 2022، ص 1173.

– المبالغة في المطالبة بالضمانات، فالمؤسسات الناشئة لا تملك ضمانات رسمية أو سندات قانونية كافية لتلبية قيمة التمويل البنكي الممنوح.

– المعايير الانتقائية المشددة التي تفرضها البنوك على أصحاب المؤسسات الناشئة.

– مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

– نقص انتشار ثقافة المؤسسات الناشئة وزيادة الأعمال في الجزائر

2– **ضعف القدرة على التمويل الذاتي:** تعتبر مشكلة نقص الموارد الذاتية من أهم الشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والناشئة، وذلك بسبب محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بالاحتياجات التمويلية للمؤسسة وتظهر بشكل واضح من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسة الأخرى الماثلة في السوق.

3– **نقص حاضنات الأعمال:** تعرف حاجات الأعمال بأنها عبارة عن كيان اقتصادي اجتماعي تتمثل ممته الأساسية التي أنشئ من أجلها في تقديم المشورة للشركات حديثة المنشأة، التي يميزها طابع المجازفة حيث أنها تستهدف مجالات من الأعمال التجارية لم يسبق التطرق إليها، كابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة، وتساعد الحاضنات على تعجيل نمو المؤسسات الناشئة على أساس سليم وذات جدوى اقتصادية، قادرة على الاستمرار دون الحاجة لأي دعم خارجي.

فالحاضنات الأعمال هي عبارة عن حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة بذاتها لها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند

انتهاء الفترة الزمنية المحددة، وتبقى الحاضنات الأعمال لديها لفترات قد تتجاوز مدة 06 أشهر، وقد تصل إلى عام كامل، ويتم اختيار المشروعات التي تحتاج إلى الكثير من التطوير والدعم حتى تصل إلى مرحلة النجاح[1].

وتعتبر تجربة الجزائر فيما يتعلق بحاضنات الأعمال متأخرة مقارنة بنظيرتها من الدول الأخرى سواء العربية أو النامية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط حاضنات الأعمال حتى سنة 2003 باستثناء القانون رقم 01/18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، فقد عرفها بأنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقامة المالية "

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة، والدور الفعال لحاضنات الأعمال بالنسبة لنمو وتطور المؤسسات الناشئة فقد تم تسجيل نقص كبير في عدد الحاضنات وسرعات المشاريع أو هياكل الدعم، ورغم أنه تم خلال السنوات الماضية تأسيس 18 حاضنة أعمال في الجزائر، متخصصة في احتضان وتسريع نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر، 14 منها توجد في العاصمة الجزائرية فقط، وهو ما اعتبره البض شكل من أشكال البيروقراطية.

ومن الضروري تأسيس وخلق حاضنات أعمال كبيرة بكافة المدن وفي كل ولاية من الولايات المتوقع شهود حركة ريادية بها، إلا أن عدد حاضنات الأعمال قد قفز إلى 29 حاضنة خلال الستة أشهر الأخيرة فقط إلى غاية أكتوبر 2021.

4- غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة: يعتبر غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة من المشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات وتزيد

[1] كتاف شافية، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات، والصيغ التمويلية المتحدثة مجلة الاقتصاد، التنمية المستدامة، جامعة سطيف (1)، المجلد 05، العدد (01)، 2022، ص 1174

من حدة مشكلة التمويل، وحتى في حالة وجودها خاصة بالنسبة للدول النامية فإنها عادة ما تكون ذات قدرات مالية محدودة وتضع شروط صعبة لدعم وتمويل المؤسسات صغيرة الحجم[1].

ثانيا: الآليات والهيئات المالية الداعمة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء هياكل تهتم بصورة رئيسية بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي غالبا ما تواجه عوائق مالية وتمويلية تؤثر على إنتاجها وتهدد استمرارها، أهم هذه الآليات نذكر:

1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** أنشئت هذه الوكالة في سنة 1996 وانطلقت في العمل فعليا ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطل الذين لديهم فكرة إنشاء مشروع، يستفيد الشباب البطل الذين لديهم فكرة إنشاء مشروع، يستفيد الشاب صاحب المشروع الممول في إطار هذه الوكالة خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مساعدات هامة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الاعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وكذا في مرحلة الاستغلال (ANSEJ 2018)[2] .

2- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22-01-2004 التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض، وهو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة لمجمل نشاطات الوكالة، ويسير الوكالة مجلس التوجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام، ولها فروع جهوية على التراب الوطني[3].

[1] كتاف شافية، مرجع سابق، ص 1175.
[2] عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، مرجع سابق، ص 40.
[3] لونيسي عبد الرحيم، بن يزيد عصام الدين، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ماستر، إدارة مالية، 2022، 2023، ص 19.

وتحمل الوكالة على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر.

3- **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع.

4- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:** أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، ويعتبر هذا الصندوق أول مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية متوسطة الأجل بحيث تتمكن المؤسسات المستفيدة من الحصول على قروض بنكية رغم أنها لا تتوفر على ضمانات عينية أو تكون لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القروض المطلوبة، وذلك بشرط استيفاءها معايير الفصلية للقروض البنكية[1].

ثالثا: الاستراتيجيات الجديدة والمستحدثة الخاصة بدعم المؤسسات الناشئة: أعلنت الحكومة في 20-03-2020 عن قرارات جديدة لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها، وأعلن الوزير الأول عبد العزيز جراء عن اتخاذ قرارات لتجسيد هذه الاستراتيجية تتمثل في: (جراء 03-10-2020)[2]

[1] عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضراء، مرجع سابق، ص 41-42.
[2] عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضراء، مرجع سابق، ص 42، 43.

إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة إنشاء مجلس أعمال للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية التوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

– وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذلك المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات، علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة المؤسسات الناشئة.

– تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

– تحويل قطب الامتياز الجهوي (HUB) للمؤسسات الناشئة الذي يجري إنجازه من قبل شركة " سوناطراك " على مستوى حديقة الرياح الكبرى " دينايارك " إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

– تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقاطعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

– تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة المؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة لاسيما ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، وسطيف، باتنة قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

وأخيرا ومن أجل التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يكلف السيد الوزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

خلاصة الفصل الثاني:

إن النشاط التمويلي على مستوى المؤسسات الناشئة يعتبر الدعامة الأساسية لتزويدها بالاحتياجات المالية التي تضمن لها النمو والاستمرارية وتظهر أهمية مصادر التمويل من خلال حقوق الملكية، فاعتمادها على موردها الذاتي تحقق لها الاستقلالية في اتخاذ القرارات، كما تطرقنا إلى طرق التمويل للمؤسسات الناشئة في الجزائر كرأس المال المخاطر

وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة وإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة من خلال ذكر معوقات التي تواجهها والهيئات المالية الداعمة لتمويل هذه المؤسسات.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى الجزء النظري والذي خصصناه لتقديم عام حول آليات تمويل المؤسسات النّاشئة في الجزائر من حيث تقديم مجموعة من التعاريف خاصة ببعض الباحثين وأهم التحديات والصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الناشئة والمعوقات التي تواجهها هاته المؤسسات وكذا طرق تمويلها سوف نخصص الدّراسة التطبيقية لتقييم أدوات وآليات تمويل هاته المؤسسات.

وتتضمن الدّراسة التطبيقية للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تستعرض الطالبتان في هذا المبحث الدراسة الميدانية بداية من الإجراءات المنهجية للدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداتها والمعالجة الإحصائية، ثم تنتقلان بعدها إلى النتائج المتعلقة بالتوزيع الطبيعي، صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اتساقا مع أهداف البحث استخدمت الطالبتان المنهج الوصفي التحليلي كسبيل للاستنتاج المنطقي الذي لا يخرج عن ضوابط البحث العلمي. لذا فإن الدراسة هي محاولة لبلورة أفكار نظرية مدعمة ببعض الحالات العملية. واقتصرت الدراسة على استعراض وتحليل أبرز المفاهيم التي تناولت آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. وقد حاولنا أن ننجز البحث مع ما ذهب به الباحثون والمختصون والتقارير المتعلقة بهذا الموضوع.

أولا: طرق جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الطالبتان على نوعين من مصادر البيانات لجمع المعلومات اللازمة:

1. **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال استبانة، تم تصميمها لتحقيق غرض الدراسة، وبشكل ينسجم مع إشكالية الدراسة وأسئلتها، بحيث

تغطي كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة.

2. **المصادر الثانوية:** والتي تمثلت في الكتب العلمية والدراسات والأبحاث السابقة وأطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والمقالات والمجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى شبكة المعلومات العنكبوتية بهدف الحصول على تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت على مواضيع الدراسة الحالية ومتغيراتها.

ثانيا: مجالات الدراسة: تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
2. **الحدود البشرية:** طلبة جامعة يحي فارس بالمدية؛
3. **الحدود العلمية:** وتتعلق بمحاور الدراسة (التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة، التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة، التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة، التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة).
4. **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2023-2024.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة جميع طلبة جامعة يحي فارس بالمدية، وقد تم اختيار عينة قصدية مكونة من (70) طالبا تم توزيع الاستمارات عليهم وهذا بصفة عشوائية، وبعد الإنتهاء من توزيع الاستمارات وجمع البيانات اللازمة، تم استرجاع (64) استمارة منها (04) استمارات غير صالحة للتحليل، ليستقر العدد النهائي للاستمارات الصالحة للتحليل عند (60) استمارة وبنسبة بلغت (85%) من إجمالي عدد الإستمارات الموزعة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
المفقودة	06	08.57
الغير صالحة للتحليل	04	05.71
الصالحة للتحليل	60	85.72
المجموع	70	100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: أداة جمع البيانات: تم إعداد استبانه صممت خصيصاً لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم تحليل نتائج هذا الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاث أجزاء كما يأتي:

-**الجزء الأول:** تضمن الغلاف الخارجي للإستبيان والذي يتضمن إشكالية الدراسة، شرح الهدف من الدراسة، طمأنة المستجيبين للإستبيان بأن معلوماتهم ستحاط بسرية تامة، وأخيرا تقديم كلمة شكر للمستجيبين.

- **الجزء الثاني:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث: المؤهل العلمي، الكليات.
- **الجزء الثالث:** يناقش آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يتمثل في التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة، وقد تم قياسه بواسطة (05) عبارات؛
- **المحور الثاني:** يتمثل في التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة، وقد تم قياسه بواسطة (05) عبارات؛

- **المحور الثالث:** يتمثل في التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة، وقد تم قياسه بواسطة (05) عبارات؛
- **المحور الرابع:** يتمثل في التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة، وقد تم قياسه بواسطة (05) عبارات.

هذا وقد تم تحديد خيارات الأجوبة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق جدا، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق جدا) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق جدا=5، موافق=4، موافق بدرجة متوسطة=3، غير موافق=2، غير موافق جدا=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق جدا	غير موافق	غير موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جدا
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

من خلال الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V26)، تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة،

وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation Coefficientلحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الأثر.
- قيمة (*t*) لاختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يتوجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قامت الطالبتان باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الإختبارات المعلمية مثل اختبار الانحدار البسيط،حيث تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن يكون مستوى الدلالة لمحاور الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-3): اختبار كلمجروف-سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

البيان	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
المحور الأول: التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.188	60	0.175
المحور الثاني: التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.218	60	0.136
المحور الثالث: التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.157	60	0.104
المحور الرابع: التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.150	60	0.082

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-3) أنقيم اختبار كلمجروف-سميرنوف لمحاور الدراسة تراوحت من []، وهي غير دالة إحصائيا (P>0.05). وبناء على هذه النتائج يمكن استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة الحالية.

ثانيا: اختبارات الصدق

يتم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق، منها: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وتفصيل ذلك فيما يلي:

1-صدق المحتوى (المحكمين):

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ممثلين في (ثلاثة) أساتذة من كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، حيث طُلِب إليهم إبداء الرأي والملاحظات حول مدى انتماء العبارات لمحاور الدراسة التي أدرجت فيها، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد تم إعادة تعديل الاستبانة وفق ما ارتأه السادة المحكمون حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية مكونة من (20) عبارة، موزعة على محاور الدراسة (هدي تالية زيدها فقط إذا قمت صح بتعديل الاستبيان).

2-صدق الاتساق الداخلي

من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي قامت الطالبتان بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما توضحه الجداول التالية:

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-4)

الجدول رقم: (3-4) معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

المحور الأول	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	A1	التمويل الذاتي يساعد في الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم الاعتماد على الاستدانة	0.641**	<0.001
	A2	التمويل الذاتي لا يخضع للضريبة أو تكون بنسبة منخفضة	0.475**	0.008
	A3	التمويل الذاتي متغير استراتيجي في المؤسسة لنموها وتوسعها	0.527**	<0.001
	A4	التمويل الذاتي لا يشكل خطورة على المؤسسة	0.493**	0.006
	A5	التمويل الذاتي يخلق فرص عمل جديدة	0.539**	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية:		***: $P<0.001$		**: $P<0.01$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP = 0.475, P =0.008) للعبارة (A2) التي تعكس

التمويل الذاتي لا يخضع للضريبة أو تكون بنسبة منخفضة إلى ($SP = 0.641, P < 0.001$) للعبارة (A1)) التي تعكس التمويل الذاتي يساعد في الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم الاعتماد على الاستدانة؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات**

ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-5)

- **الجدول رقم الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح: **(3-5) معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.**

المحور الأول	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	B1	التمويل المصرفي يسمح لصاحب المؤسسة بالحفاظ على ملكية المؤسسة	0.439*	0.021
	B2	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على سيولة قبل تحيين أجل تحصيل الدين	0.450*	0.014
	B3	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على السيولة المطلوبة بسرعة	0.487**	0.005
	B4	التمويل المصرفي يتناسب مع حاجيات وخصائص المؤسسة	0.501**	0.002
	B5	التمويل المصرفي يساعد في إنشاء ائتمان للأعمال التجارية	0.468*	0.010
مستوى الدلالة الإحصائية:		**: $P<0.01$ **: $P<0.05$		*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن جميع معاملات الإرتباط كانت من منخفضة إلى متوسطة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP = 0.439, P =0.021) للعبارة (B1) التي تعكس التمويل المصرفي يسمح لصاحب المؤسسة بالحفاظ على ملكية المؤسسة إلى (SP = 0.501, P =0.002) للعبارة (B4)) التي تعكس التمويل المصرفي يتناسب مع حاجيات وخصائص المؤسسة؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-6)

الجدول رقم: (3-6) معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

المحور الأول	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	C1	التمويل برأس المال المخاطر يتمتع بالمرونة التي تحتاجها هذه الأنواع من المؤسسات	0.561***	<0.001
	C2	التمويل برأس المال المخاطر يعتبر طوق نجاة بالنسبة للكثير من المؤسسات الناشئة والجديدة	0.689***	<0.001
	C3	التمويل برأس المال المخاطر يقدم خدمات مالية، فنية، إدارية	0.715***	<0.001
	C4	التمويل برأس المال المخاطر يشارك في إيجاد حلول ومعالجة المشاكل إن وجدت	0.620***	<0.001
	C5	التمويل برأس المال المخاطر يحتكم إلى مبدأ الثقة المطلقة ولا يحتاج إلى ضمانات	0.534***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية:		***: $P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.534, P < 0.001$)

للعبارة (C5) التي تعكس التمويل برأس المال المخاطر يحتكم إلى مبدأ الثقة المطلقة ولا يحتاج إلى ضمانات إلى (SP = 0.715, P <0.001) للعبارة (C3)) التي تعكس التمويل برأس المال المخاطر يقدم خدمات مالية، فنية، إدارية؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-7)

الجدول رقم: (3-7) معاملات الإرتباط سيبرمان بين درجات عبارات محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

المحور الأول	رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	D1	يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع	0.671**	<0.001
	D2	يساهم الصندوق في تشجيع أصحاب المشاريع والأفكار للدخول إلى عالم الاستثمار	0.529**	<0.001
	D3	يساهم الصندوق في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة عن طريق	0.544**	<0.001

		تمويلها ودعمها		
	D4	يتقاسم الصندوق المخاطر مع صاحب المشروع	0.512***	<0.001
	D5	يساهم الصندوق في توفير فرص متساوية للمؤسسات الناشئة	0.570***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية:		***: P<0.001		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP = 0.512, P <0.001) للعبارة (D4) التي تعكس يساهم الصندوق في تقاسم المخاطر مع صاحب المشروع إلى (SP = 0.671, P <0.001) للعبارة (D1) التي تعكس يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع؛ مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل

ثالثا: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع الدرجة الكلية لعبارات الإستبانة.

الجدول رقم: (3-8) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

البيان	1	2	3	4	5
1-المحور الأول: التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	1	-	-	-	-
2-المحور الثاني: التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.614***	1	-	-	-
3-المحور الثالث: التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.572***	*** 0.636	1	-	-
4-المحور الرابع: التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.609***	0.518**	*** 0.605	1	-
5-الدرجة الكلية للإستبيان	0.547***	*** 0.631	*** 0.577	*** 0.640	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***: P<0.001				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3-8) أن جميع معاملات الإرتباط محصورة بين القيمتين (SP=0.697; SP=0.702) وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.01%)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

رابعا: ثبات الإستبيان

يعد ثبات العبارات شرطا أساسيا من شروط أدوات البحث، ويقصد به أن تعطي عبارات الاختبار نفس النتائج أو قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها. وقد تم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التباين ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عالٍ للمتغير أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

الجدول رقم (3-9) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ *A*
المحور الأول: التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.705
المحور الثاني: التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.717
المحور الثالث: التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.703
المحور الرابع: التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة	0.742
الدرجة الكلية للإستبيان	0.791

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

يبين الجدول الرقم (3-9) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة تراوحت ما بين [α= 0.713 ;α= 0.713] ، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان (جميع عبارات الاستبيان) فقد بلغ معامل الثبات (α= 0.791)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تهدف الطالبتان من خلال هذا المبحث تسليط الضوء عل نتائج تحليل آراء طلبة عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات. وفي هذا الصدد، سنقوم أولا بوصف خصائص البيانات الشخصية لطلبة عينة الدراسة، ثم نجري تحليلا وصفيا لإجابات الأفراد حول محاور الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملحق (ملحق رقم 02) على المتغيرات التالية: (المؤهل العلمي، الكليات)، حيث سيتم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي.

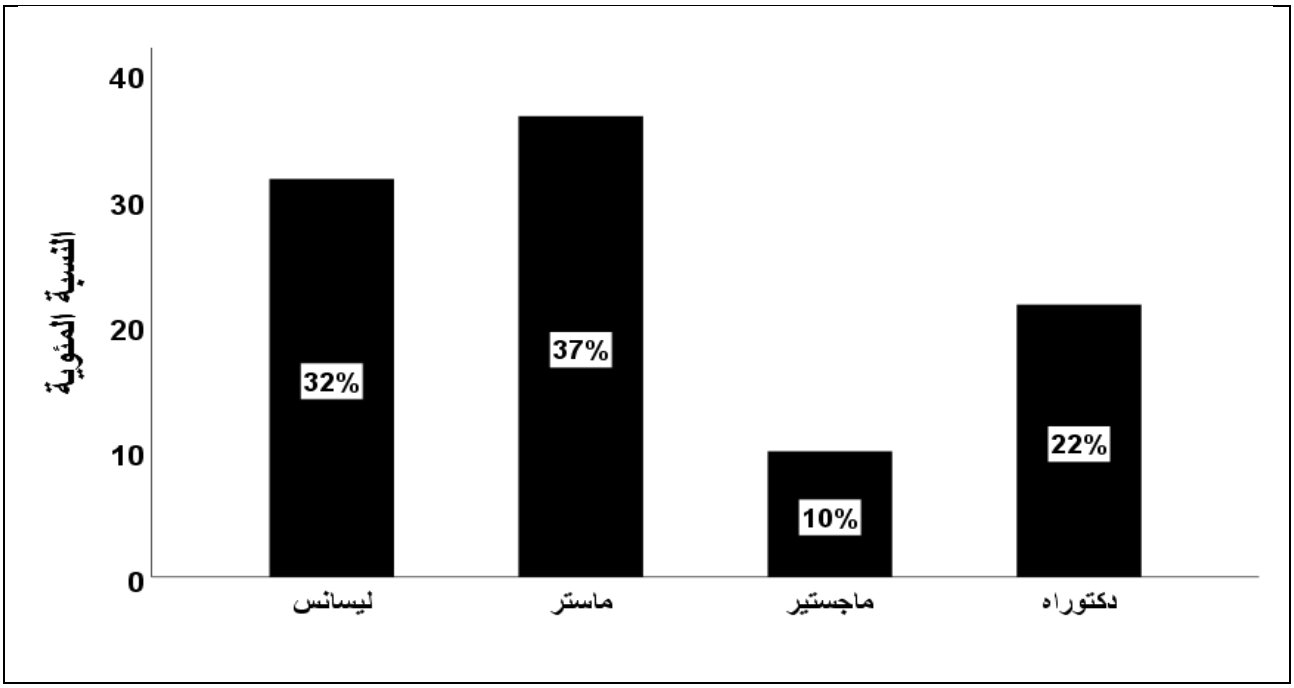
الجدول رقم (3-10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	ليسانس	19	32
	ماستر	22	37
	ماجستير	06	10
	دكتوراه	13	22
	أخرى	--	--
	المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الطلبة الذين لهم شهادة جامعية يمثلون المؤهل العلمي الغالب على عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (22) طالبا وبنسبة مئوية بلغت (37%)، يليهم الطلبة من حاملي شهادة ليسانس بمجموع (19) طالبا وبنسبة بلغت (32%)، ثم الطلبة الذين يمتلكون شهادة دكتوراه بمجموع (13) طالبا وبنسبة بلغت (22%). في حين نجد أن الطلبة الذين يمتلكون شهادة ماجستير يمثلون أدنى نسبة من عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (06) طلبة وبنسبة مقدارها (10%) من إجمالي حجم العينة. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الكلية التي ينتمي إليها الطالب

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الكلية.

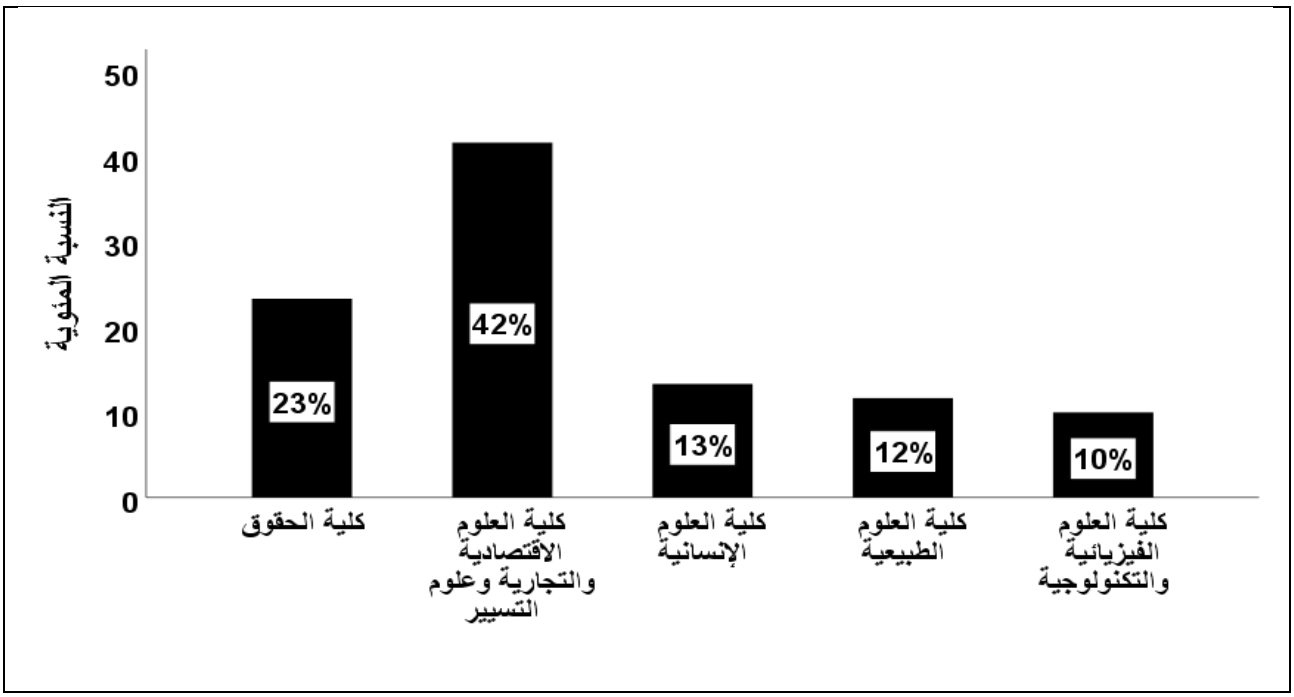
الجدول رقم (3-11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الكلية

المتغير	الفئات	التكرار ك	النسبة المئوية %
الكلية	كلية الحقوق	14	23
	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	25	42
	كلية العلوم الإنسانية	08	13
	كلية العلوم الطبيعية	07	12
	كلية العلوم الفزيائية	06	10
	المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يمثلون غالبية عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (25) طالبا وبنسبة مئوية بلغت (42%)، يليهم طلبة كلية الحقوق بمجموع (14) وبنسبة مئوية بلغت (23%)، ثم طلبة كلية العلوم الإنسانية بمجموع (08) وبنسبة مئوية (13%)، وطلبة كلية العلوم الطبيعية بمجموع (07) وبنسبة مئوية قدرها (12%)، وأخيرا طلبة كلية العلوم الفزيائية الذين بلغ عددهم (06) طلبة وبنسبة مقدارها (10%)، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الكلية



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

بعد الانتهاء من وصف البيانات الشخصية والوظيفية للطلبة الذين يمثلون عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات طلبة عينة الدراسة اتجاه محاور الدراسة والعبارات التي تعكسها، وذلك عن طريق الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه. تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
A1	التمويل الذاتي يساعد في الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم الاعتماد على الاستدانة	3.70	0.74	موافق
A2	التمويل الذاتي لا يخضع للضريبة أو تكون بنسبة منخفضة	3.53	0.68	موافق
A3	التمويل الذاتي متغير استراتيجي في المؤسسة لنموها وتوسعها	3.67	1.02	موافق
A4	التمويل الذاتي لا يشكل خطورة على المؤسسة	3.28	0.74	موافق بدرجة متوسط
A5	التمويل الذاتي يخلق فرص عمل جديدة	3.40	0.74	موافق
الدرجة الكلية		3.52	0.59	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-12) أن المتوسط العام لمحور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.52) وبانحراف معياري (***SD***=0.59) يشير إلى تجانس أراء طلبة عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة التمويل الذاتي يساعد في الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم الاعتماد على الاستدانة كانت أكثر العبارات مساهمة في

إثراء محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=3.70) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.74) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة التمويل الذاتي متغير استراتيجي في المؤسسة لنموها وتوسعها بمتوسط حسابي (***M***=3.67) وانحراف معياري قدره (***SD***=1.02) معبرًا عن وجود اختلاف في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة التمويل الذاتي لا يشكل خطورة على المؤسسة على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.28) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.74) ما يدل على وجود تجانس في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة موافق بدرجة المتوسط ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى طلبة عينة الدراسة حول أهمية محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

ويفسر الطالبتين سبب ذلك : أن العينة ترى في التمويل الذاتي وسيلة للتمويل والاستقلالية والحماية وكذلك محاربة البطالة.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه. تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
B1	التمويل المصرفي يسمح لصاحب المؤسسة بالحفاظ على ملكية المؤسسة	3.37	0.64	موافق بدرجة متوسطة
B2	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على سيولة قبل تحيين أجل تحصيل الدين	3.20	0.86	موافق بدرجة متوسطة
B3	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على السيولة المطلوبة بسرعة	2.92	0.70	موافق بدرجة متوسطة
B4	التمويل المصرفي يتناسب مع حاجيات وخصائص المؤسسة	2.93	0.86	موافق بدرجة متوسط
B5	التمويل المصرفي يساعد في إنشاء ائتمان للأعمال التجارية	3.90	0.75	موافق
الدرجة الكلية		3.26	0.40	موافق بدرجة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-13) أن المتوسط العام لمحور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة جاء بدرجة موافق بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.26) وبانحراف معياري (***SD***=0.40) يشير إلى تجانس أراء طلبة عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة التمويل المصرفي يساعد في إنشاء ائتمان للأعمال التجارية كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=3.90)

وبانحراف معياري قدره (0.75=***SD***) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة االتمويل المصرفي يسمح لصاحب المؤسسة بالحفاظ على ملكية المؤسسة بمتوسط حسابي (3.37=***M***) وانحراف معياري قدره (0.64=***SD***) معبرًا عن وجود اختلاف في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة التمويل المصرفي يساهم في الحصول على السيولة المطلوبة بسرعة على أدنى متوسط حسابي (2.92=***M***) وبانحراف معياري بلغ (0.70=***SD***) ما يدل على وجود تجانس في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة موافق بدرجة المتوسط ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى طلبة عينة الدراسة حول أهمية محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

وتفسر الطالبتين سبب ذلك : أن التمويل المصرفي آلية تحافظ على الملكية وتحقق الأصلح وتتكيف مع الحاجيات أصحاب المشاريع الناشئة.

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه. تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
C1	التمويل برأس المال المخاطر يتمتع بالمرونة التي تحتاجها هذه الأنواع من المؤسسات	3.35	0.82	موافق بدرجة متوسطة
C2	التمويل برأس المال المخاطر يعتبر طوق نجاة بالنسبة للكثير من المؤسسات الناشئة والجديدة	3.38	0.83	موافق بدرجة متوسطة
C3	التمويل برأس المال المخاطر يقدم خدمات مالية، فنية، إدارية	3.83	0.74	موافق
C4	التمويل برأس المال المخاطر يشارك في إيجاد حلول ومعالجة المشاكل إن وجدت	3.40	0.76	موافق
C5	التمويل برأس المال المخاطر يحتكم إلى مبدأ الثقة المطلقة ولا يحتاج إلى ضمانات	3.23	0.67	موافق بدرجة متوسطة
الدرجة الكلية		3.44	0.44	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-14) أن المتوسط العام لمحور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة جاء بدرجة موافق بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.44) وبانحراف معياري (***SD***=0.44) يشير إلى تجانس أراء طلبة عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة التمويل برأس المال المخاطر يقدم خدمات مالية، فنية، إدارية كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور التمويل برأس المال

المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=3.83) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.74) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة التمويل برأس المال المخاطر يشارك في إيجاد حلول ومعالجة المشاكل إن وجدت بمتوسط حسابي (***M***=3.40) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.76) معبرًا عن وجود اختلاف في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة التمويل برأس المال المخاطر يحتكم إلى مبدأ الثقة المطلقة ولا يحتاج إلى ضمانات على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.23) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.67) ما يدل على وجود تجانس في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة موافق بدرجة المتوسط ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى طلبة عينة الدراسة حول أهمية محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

وتفسر الطالبتين سبب ذلك أن العينة ترى هذه الآلية طوق للنجاة ودفاعا قويا لأصحاب المؤسسات الناشئة كونها تقدم لهم خدمات متنوعة وتساه في إيجاد الحلول.

رابعا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الطلبة حول محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه. تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
D1	يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع	4.25	0.70	موافق جدا
D2	يساهم الصندوق في تشجيع أصحاب المشاريع والأفكار للدخول إلى عالم الاستثمار	4.50	0.68	موافق جدا
D3	يساهم الصندوق في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة عن طريق تمويلها ودعمها	3.95	0.67	موافق
D4	يساهم الصندوق في تقاسم المخاطر مع صاحب المشروع	3.78	0.85	موافق
D5	يساهم الصندوق في توفير فرص متساوية للمؤسسات الناشئة	3.87	0.83	موافق
الدرجة الكلية		4.07	0.44	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-15) أن المتوسط العام لمحور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة جاء بدرجة موافق

بدرجة متوسطة وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=4.07) وبانحراف معياري (***SD***=0.44) يشير إلى تجانس أراء طلبة عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن عبارة يساهم الصندوق في تشجيع أصحاب المشاريع والأفكار للدخول إلى عالم الاستثمار كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.50) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.68) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور، تليه عبارة يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع إن وجدت بمتوسط حسابي (***M***=4.25) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.70) معبرًا عن وجود اختلاف في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذه المحور، بينما حصلت عبارة يساهم الصندوق في تقاسم المخاطر مع صاحب المشروع على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.78) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.84) ما يدل على وجود تجانس في إجابات طلبة عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع الإجابات انحصرت بين درجة موافق ودرجة موافق جدا وفقا لترتيب مقياس ليكارت الخماسي، وهذا يدل على انطباع إجابي نوعا ما لدى طلبة عينة الدراسة حول أهمية محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة والعبارات التي تعكسه.

وتفسر الطالبتين سبب ذلك: سبب ذلك أن العينة ترى في صندوق المؤسسات الناشئة الوسيلة الأنجع كونه يشجع أصحاب المشاريع يدعمهم ويخلق لهم فرص يحميهم.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، تنتقل الطالبتين الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام الإختبار التائي للعينة الواحدة (One Sample t Test).

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يمكن الاعتماد على آلية التمويل الذاتي في تمويل المؤسسات الناشئة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الأولى	3.52	0.59	06.83***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: $P<0.001$ ***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 1.67					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-16) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الأول، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t= 06.83, P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (*t*) الجدولية ($t=1.67$) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول

أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " **أنه يمكن الاعتماد على آلية التمويل الذاتي في تمويل المؤسسات الناشئة** ".

التعليل: يمكن اللجوء إلى آلية التمويل الذاتي في تمويل المؤسسات النّاشئة كونه يجعل صاحب المؤسسة الناشئة يحافظ على استقلاليته ويحافظ على نظام النمو ويحمي المؤسسة ويخفض معدلات البطالة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يمكن استعمال التمويل المصرفي في تمويل المؤسسات الناشئة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الثانية	3.26	0.40	05.15***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: $P<0.001$ ***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 1.67					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-17) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثاني، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t= 05.15, P<0.001$) و هي أكبر

من قيمة (*t*) الجدولية (1.67=*t*) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " **أنه يمكن استعمال آلية التمويل المصرفي في تمويل المؤسسات الناشئة** ".

التعليل: يمكن اللجوء لآلية التمويل المصرفي في تمويل المؤسسات الناشئة كون أصحاب هاته المشاريع يرون فيه الوسيلة الأسرع والأضمن لحماية أفكارهم وممتلكاتهم، كذا يحقق الآمان.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يمكن اللجوء لآلية التمويل برأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الثالثة	3.44	0.44	07.66***	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: *P*<0.001***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 1.67					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثالث، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (*t*= 07.66, *P*<0.001) و هي أكبر

من قيمة (*t*) الجدولية (1.67=*t*) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " **أنه يمكن اللجوء لآلية التمويل برأس مال المخطر في تمويل المؤسسات الناشئة** ".

التعليل: يمكن اللجوء لآلية التمويل برأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة، ويعود ذلك للامتيازات التي يقدمها مثل الخدمات المالية والفنية والإدارية ومساهمته في حل المشاكل.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يمكن استخدام آلية التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في تمويل المؤسسات الناشئة.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الرابعة

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اختبار t	القرار الخاص بالفرضية

	M	**SD**	**القيمة الإحصائية**	**مستوى دلالة P**	
الفرضية الرابعة	4.07	0.44	18.97^{***}	<0.001	مرتفع
مستوى الدلالة: $P<0.001^{***}$					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 1.67					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-18) أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الرابع، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ($t= 18.97, P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية ($t=1.67$) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " **أنه يمكن استخدام آلية التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في تمويل المؤسسات الناشئة** ".

التعليل: يمكن اللجوء لآلية التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في تمويل المؤسسات الناشئة ويرجع ذلك أن الصندوق هو صمام الأمان لهاته المشاريع كونه (ساهم في التكاليف ويشجع أصحاب المشاريع).

خلاصة الفصل الثالث:

دار هذا الفصل حول الحصول على نتائج الدّراسة وإلمام بالجانب الميداني لها فحاولنا من خلاله الإهتمام بالإطار المنهجي للدّراسة من خلال تحديد الطرق المنهجية ومختلف الخطوات المتبعة من الاستبيان وأهم مصادر جمع المعلومات، والتعريف بمجتمع وعينة دراستنا " التي تمثلت في 70 طالب من مختلف الكليات وتحديد أسلوب المعالجة البيانات المتمثل في البرنامج الإحصائي SPSS، ومن ثم التطرق لمدى صدق وثبات أداة الدّراسة والاستثمارات المعتمدة وتقييم درجة استجابة المبحثوين في الموافقة على عبارات ومحاور الاستبيان وأخيرا مناقشة النتائج وتحليل الفرضيات، حيث تم إثبات الفرضيات الأربعة الخاصة " بآليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر ويمكننا الإجابات على الإشكاليات الرئيسية على أن كل الآليات المقترحة هي آلية نافعة في تمويل المؤسسات الناشئة وكل منها له مميزات تجعله الوسيلة الأنجع.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا بمالها أهمية كبيرة في تطوير اقتصاد الوطني حيث أنها تساهم من الناحية الاجتماعية في تقليص من البطالة، وتؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية من الناحية الاقتصادية، حيث أن هذه المؤسسات تتمتع بالاستقلالية والابتكار وليست جزء من المؤسسات الكبرى بل جسدت فكرة أدت بها إلى إنشاء مؤسسة ناشئة، فصغر حجمها لا يعني التقليل من أهميتها بل توجيهها بسهولة واستخدامها كأداة تشجع تواجهها.

حيث تم التطرق إلى طرق التمويل المؤسسات الناشئة باعتبارها محور البحث وإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات التمويل التي تواجه المؤسسات الناشئة والآليات والهيئات المالية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

النتائج المحصل عليها:

- المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- تعتبر المؤسسات الناشئة ركيزة النمو الاقتصادي فهي مصدر للتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- حداثة قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- يعتبر صندوق تمويل المؤسسات الناشئة مكسباها للشباب المبتكر، في ظل جهود وعدم عصرنة القطاع المصرفي الجزائر.
- تعتبر تقنية رأس مال المخاطر من أهم الوسائل المساعدة للمؤسسات الناشئة على توفير التمويل نتيجة نقص الضمانات.
- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة.
- تلعب أجهزة الدعم والمرافقة دورا هاما في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

الفرضيات:

الفرضية الأولى: الخاصة بالمؤسسات الناشئة هي تلك المؤسسات والمشاريع الريادية التي تصب كل جهودها على مشروع أو خدمة يرغب صاحب المشروع لجلبها للسوق فهي حقيقة أريد بها تطوير كفاءات جديدة وفتح آفاق للفئات الشابة للابتكار والابداع ودفع عجلة النمو للاقتصاد الوطني بما تملكه من خصائص ومميزات.

الفرضية الثانية: القائلة بان آليات تمويل المؤسسات الناشئة هي مجموعة الوسائل والسبل التي تتاح لصاحب المشروع لتمويل هاته الهيئة والنهوض بها فقد تمثلت في التمويل الذاتي والمصرفي ورأس المال المخاطر وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة ومدى فعالية كل آلية على حدى.

الفرضية الثالثة: يقصد بها المناخ الخصب لهذا النوع من المشاريع بالتسهيلات التي قد تقدم لصاحب المشروع سواء بصفة قانونية أو بصفات أخرى فهي تمثل هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، ولا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى تعمل على دعمها ومتابعتها في نشاطها مرحلة بمرحلة خاصة في بداية حياتها.

التوصيات المقترحة:

–تشجيع والسهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين أو المتدخلين بمختلف فئاتهم.

– وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة.

إنشاء صناديق رأس المال الاستثماري التي ترتكز على تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وذلك من خلال جمع أموال من المستثمرين وتوجيهها إلى هذه المشاريع الواعدة.

– تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص بتوفير التمويل للمؤسسات الناشئة، وكذا توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة.

– توفير الدعم والتدريب المناسب للمؤسسات الناشئة بما في ذلك توفير خدمات استثمارية وبرامج تسريع نمو للمشاريع.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية – مصر – 2002.

2- حسين محمد السّمحان وأحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان.

3- دكتور يوسف حسن يوسف **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

4- سالم ضلال- راضي الحسناوي، **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، العراق، سنة 2017.

5-محمد الفاتح المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، دار الجنان للنشر والتوزيع، سنة 2016.

6-هواري معراج، عمر حاج السعيد، **التمويل التأجيري – المفاهيم والأسس**، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

الكتب الجماعية:

1 د. بوزيري خير الدين، د-عرس عمار حناش الياس، ديو جعفر رقية، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائريين الأساليب التقليدية والمستحدثة** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل سنة 2021.

الرسائل والأطروحات:

1- إيناس صيودة، **أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة " القرض السندي لمؤسسة سونطراك"**، مذكرة ماجستر علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

2- بوصوار لميس، بو البعير عائدة، **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بو الصوف، مسيلة.

3- شهبوب نسرين، مخلوف نسيمة، **طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة شركة يسير**، مذكرة ماستر، علوم المالية ومحاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2022-2023.

4- فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة سونلغاز**- مذكرة ماجيستير مالية المؤسسة، علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة ، 2008-2009.

5 - كاتية وروبة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والتوسطية في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018.

6 - كمال أم الخيوط، نجم الدّين حملاوي، **آليات تمويل الشركات الناشئة** مذكرة ماستر علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماس 1945، قالمة، الجزائر سنة 2020-2021.

7- لونيس عبد الرحيم، بيزيد عصام الدين، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، برج بوعريريج**، علوم التسيير إدارة مالية، مذكرة ماستر، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022-2023.

8- بختي أسامة، **واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2021- 2022.

المجلدات والمجلات:

1- بختي علي بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث مجلد 12، العدد " 4 "، 2022.

2- بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم، فاطمة والي، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم 7، العدد 3، 2020

3- بوزيد بوسفيان: **حاضنات الأعمال كآلية لتنمية ودعم تنافسية، المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد " 1" سنة 2023.

3- حسين يوسف، صديق اسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار، علوم اقتصادية، المجلد 07، العدد " 1 " ، 2021

4- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضراء، **دور العولمة في دعم المؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلدة " 8 " العدد " 1"، 2021.

5- فاروق خلف، **الإطار القانوني للمؤسسات النّاشئة والحاضنات الأعمال في التشريع الجزائري**، مطبعة منصور الوادي، الجزء الأول، طبعة 2021.

6- كتاف شافية، **معوقات تمويل المؤسسات النّاشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات والصيغ التّمويلية المستحدثة**، مجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، المجلد (5) – العدد " 1 "، 2022.

7- مخانشة أمينة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر، الإطار المفاهيمي والقانوني**، مجلة صوت القانون، جامعة بشار، المجلد 8، العدد "1"، سنة 2021.

8- مختار بودالي، **الصّيغ التّمويلية المتاحة للمؤسسات النّاشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد " 2" – 2021 .

9- نور الهدى حروش، كوثر بوترعة، **واقع تمويل المؤسسات النّاشئة في الجزائر**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي، أفلو الجزائر، المجلد (04)، العدد " 2 "، 2022.

المواقع الالكترونية:

1- https://alaedah.saads-b-apply

2- https://www.asjp cerist.dz

الملاحق

الملحق رقم 01:

أداة الدّراسة (الاستبيان)

استبيان حول آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

أخي الطالب أختي الطالبة السلام عليكم ورحمة الله

يشرفني أن أطلب منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل المتعلق بإنجاز مذكرة ماستر ذلك بالتكرم بالإجابة هذا الاستبيان المعنون بآليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، كونها خطوة هامة في إثراء الموضوع وشاكرين لكم بهذا حسن تعاونكم معنا وللإشارة فإن الفئة المستهدفة هي الطلبة أطوار التخرج، كما أننا نعلمكم أن المعلومات المجمعية يتم التعامل معها بكل سرية.

استبيان رقم 01:

Questionnaire No. 01:

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستر ☐

دكتوراه ☐

أخرى ☐

Qualification:

License ☐

Master ☐

Master ☐

Ph.D ☐

Other ☐

الكليات:

كلية الحقوق ☐

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية العلوم الإنسانية ☐

كلية العلوم الطبيعية ☐

كلية العلوم الفيزيائية والتكنولوجية ☐

Faculties:

collage of rights ☐

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences ☐

Faculty of Humanities ☐

College of Natural Sciences ☐

College of Physical and Technological Sciences ☐

استبيان رقم 02:

المحور الأول التمويل الذاتي كآلية من آليات التّمويل للمؤسسات الناشئة

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق جدا
01	الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم الاعتماد على الاستدانة					
02	التّمويل الذاتي لا يخضع للضريبة أو يكون بنسبة منخفضة					
03	التّمويل الذاتي متغير استراتيجي في المؤسسة لنموها وتوسعها					
04	التّمويل الذاتي لا يشكل خطورة على المؤسسة					
05	يخلق فرص عمل جديدة					

المحور الثاني: التّمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق جدا
01	التمويل المصرفي يسمح لصاحب المؤسسة بالحفاظ على ملكية المؤسسة					
02	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على سيولة قبل تحيين أجل تحصيل الدّين					
03	التمويل المصرفي يساهم في الحصول على السيولة المطلوبة بسرعة					
04	التمويل المصرفي يتناسب مع حاجيات وخصائص المؤسسة					
05	التمويل المصرفي يساعد في إنشاء ائتمان للأعمال التجارية					

المحور الثالث: التّمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق جدا
01	التمويل برأس المال المخاطر يتمتع بالمرونة التي تحتاجها هاته الأنواع من المؤسسات					
02	التمويل برأس المال المخاطر يعتبر طوق نجاة بالنسبة للكثير من المؤسسات الناشئة والجديدة.					
03	التمويل برأس المال المخاطر يقدم خدمات مالية، فنية، إدارية					
04	التمويل برأس المال المخاطر يشارك في إيجاد حلول ومعالجة المشاكل إن وجدت					
05	التمويل برأس المال المخاطر يحتكم إلى مبدأ الثقة المطلقة ولا يحتاج إلى ضمانات					

المحور الرابع التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التّمويل للمؤسسات النّاشئة

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق جدا
01	يساهم الصندوق في تغطية جزء من تكاليف المشروع					
02	يساهم الصندوق في تشجيع أصحاب المشاريع والأفكار للدخول إلى عالم الاستثمار					

03	يساهم الصندوق في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة عن طريق تمويلها ودعمها					
04	يساهم الصندوق في تقاسم المخاطر مع صاحب المشروع					
05	يساهم الصندوق في توفير فرص متساوية للمؤسسات الناشئة					

الملحق رقم 02:

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الأول_المحور	,188	60	,175	,892	60	,091
الثاني_المحور	,218	60	,136	,914	60	,080
الثالث_المحور	,157	60	,104	,945	60	,069
الرابع_المحور	,150	60	,082	,959	60	,142
a. Lilliefors Significance Correction						

2-ثبات الاستبيان

- التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,705	05

- التمويل المصرفي كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,717	05

- التمويل برأس المال المخاطر كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,703	05

- التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من آليات التمويل للمؤسسات الناشئة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,742	05

- الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,791	20

3-البيانات الشخصية

Frequency Table

العلمي المؤهل متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	19	31,7	31,7	31,7
	ماستر	22	36,7	36,7	68,3
	ماجستير	6	10,0	10,0	78,3
	دكتوراه	13	21,7	21,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الكلية متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الحقوق كلية	14	23,3	23,3	23,3
	وعلوم والتجارية الاقتصادية العلوم كلية التسيير	25	41,7	41,7	65,0
	الإنسانية العلوم كلية	8	13,3	13,3	78,3
	الطبيعية العلوم كلية	7	11,7	11,7	90,0
	والتكنولوجية الفيزيائية العلوم كلية	6	10,0	10,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التمويل الذاتي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
A1	60	3,7000	,74333	0	,0	0	0
A2	60	3,5333	,67565	0	,0	0	0
A3	60	3,6667	1,01958	0	,0	2	0
A4	60	3,2833	,73857	0	,0	0	0
A5	60	3,4000	,74105	0	,0	0	0
الأول_المحور	60	3,5167	,58604	0	,0	8	2

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التمويل المصرفي كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Univariate Statistics							
				Missing		No. of Extremes[a]	
	N	Mean	Std. Deviation	Count	Percent	Low	High
B1	60	3,3667	,63691	0	,0	0	0
B2	60	3,2000	,85964	0	,0	0	0
B3	60	2,9167	,69603	0	,0	.	.
B4	60	2,9333	,86095	0	,0	0	0
B5	60	3,9000	,75240	0	,0	.	.
الثاني_المحور	60	3,2633	,39573	0	,0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

6-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التمويل برأس المال المخاطر كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Univariate Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Missing		No. of Extremes[a]	
				Count	Percent	Low	High
C1	60	3,3500	,81978	0	,0	0	0
C2	60	3,3833	,82527	0	,0	0	0
C3	60	3,8333	,74029	0	,0	.	.
C4	60	3,4000	,76358	0	,0	0	0
C5	60	3,2333	,67313	0	,0	0	0
الثالث_المحور	60	3,4400	,44463	0	,0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

7-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التمويل بصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية من أليات التمويل للمؤسسات الناشئة:

Univariate Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Missing		No. of Extremes[a]	
				Count	Percent	Low	High
D1	60	4,2500	,70410	0	,0	0	0
D2	60	4,5000	,67648	0	,0	0	0
D3	60	3,9500	,67460	0	,0	0	0
D4	60	3,7833	,84556	0	,0	0	0
D5	60	3,8667	,83294	0	,0	0	0
الرابع_المحور	60	4,0700	,43698	0	,0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

8-الاختبار التائي للتحقق من صحة الفروض:

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الأول_المحور	60	3,5167	,58604	,07566
الثاني_المحور	60	3,2633	,39573	,05109
الثالث_المحور	60	3,4400	,44463	,05740
الرابع_المحور	60	4,0700	,43698	,05641

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الأول_المحور	6,829	59	,000	,51667	,3653	,6681
الثاني_المحور	5,155	59	,000	,26333	,1611	,3656
الثالث_المحور	7,665	59	,000	,44000	,3251	,5549
الرابع_المحور	18,967	59	,000	1,07000	,9571	1,1829

الملحق رقم: 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

آليات تنفيذ مشروع القرار 1275

شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع

تنفيذا لتعليمات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومن باب التشاور وإثراء القرار الوزاري 1275 (شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع) قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بعقد جلسات عمل ذهني بالتنسيق مع الندوات الجهوية الثلاث. تكللت بتصميم خارطة طريق ستساهم في تجسيد هذا القرار وفق المحاور التالية:

المحور الأول : الجانب البيداغوجي للمشروع

أولا: فريق العمل :

- فريق العمل هنا هو عدد الطلبة المشاركين في المشروع الواحد وتخصصاتهم. حيث يمكن أن يكون هناك عدد من الخيارات:
  - يمكن أن تحتوي اللجنة على عدد من 02 إلى 06 طلبة من نفس التخصص :
  - يمكن أن تحتوي اللجنة على عدد من 02 إلى 06 من تخصصات مختلفة:
  - يمكن لطالب واحد أن يقوم بإعداد مشروعه بشرط امتلاكه القدرة على ذلك

ثانيا: إعداد مذكرة التخرج

يتم إعداد المذكرة وفق الخيارات التالية :

1- **الطريقة المتعارف** عليها في إعداد مذكرات التخرج بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بال BMC . والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة

2- **الطريقة الجديدة:** الشروع مباشرة في إعداد نموذج مخطط أعمال BMC يكون بمثابة دراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية من المشروع (تضم دراسة السوق، البطاقة التقنو-اقتصادية للمشروع)

ملاحظة: ملف المشروع يحتوي على العناصر التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها:
- الجوانب الابتكارية للمشروع
- صحة نموذج العمل التجاري BMC :
- الوصول إلى النموذج الأولي:

ملاحظة: تمنح جائزة مالية تتكفل بها وزارة التعليم العالي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاريع المبتكرة المتميزة نهاية الموسم الجامعي

ثالثا: الإشراف:

يمكن أن تتكون لجنة الإشراف وفق الحالات الممكنة التالية:

- **مشرف واحد** يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (جوهر الفكرة)
- **مشرف رئيسي** يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (جوهر الفكرة) مع **مشرف مساعد** متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية
- **مشرفين رئيسيين** إذا احتاجت الفكرة إلى تكامل تخصصين مختلفين مع **مشرف مساعد** متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

رابعا: لجنة المناقشة

- يمكن أن تتكون لجنة المناقشة من الآتي :
- المشرف أو فرقة الإشراف:
- أستاذ مناقش متخصص في الفكرة الأساسية للموضوع:
- أستاذ متخصص في مخطط الأعمال (BMC):
- ضرورة الاستعانة بخبير من خارج الجامعة متخصص في موضوع المشروع بحيث أن يكون من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لمؤسسة التعليم العالي :

خامسا: محتوى المذكرة (اختياري بين الحالتين)

تحتوى مذكرة التخرج على:

1- **الحالة الأولى**: يتم إعداد المذكرة بالطريقة المتعارف عليها بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بال BMC ، والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة

2- **الحالة الثانية**: يتم إعداد مذكرة التخرج في شكل مخطط أعمال مفصل مباشرة يشمل الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع بما فيها دراسة الجدوى (يكلف مسؤول الحاضنة بمساعدة الطلبة في إعداد مخطط الأعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية)

سادسا: معايير التقييم

تحدد معايير التقييم وفق الآتي :

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها 20% :
- الجوانب الابتكارية للمشروع 25 %:
- صحة BMC نموذج العمل التجاري30 %:
- الوصول إلى النموذج الأولي 25% :

ملاحظة:

1- حصول المشروع على وسم "لابل مشروع مبتكر" يعني حصول فريق العمل على (مجموع نقاط التقييم الأربعة 100%).

2- لا يتم عرض المشروع للمناقشة قبل حصوله على ترخيص من مركز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI وحصوله على رقم الإيداع في الجهات المعنية بالحماية (INAPI, ONDA) إن كان المشروع فيه تحسين لمنتج قائم أو ابتكار جديد).

سابعا: الشهادة

- يتم الحفاظ على نمط الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، مهندس، دكتوراه) مع تقديم شهادة فرعية تكون على شكل :

1- شهادة مؤسسة ناشئة (مشتركة تحت إشراف ..) (مع ذكر الدورات التدريبية) في مشروع مذكرة تخرج_مؤسسة ناشئة ، مذكرة تخرج_براءة اختراع

2- ملحق بالشهادة مفصل يشرح تكوين الطالب في مشروع تخرج_مؤسسة ناشئة ، مذكرة تخرج_براءة اختراع

- يتم المصادقة على الشهادة الأساسية (ليسانس ، ماستر ، مهندس، دكتوراه) وفق الطريقة المعمول بها سابقا
- يتم المصادقة على الشهادة الفرعية (شهادة مشاركة، الملحق) من طرف عميد الكلية ومدير الحاضنة ومدير الجامعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

المحور الثاني : التحسيس والتدريب

أولا: التحسيس:

- النشر الموسع والتسويق للمشروع خاصة في صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية مع ضرورة امتلاك كل المؤسسات الجامعية وحاضنات الأعمال لصفحات التواصل الاجتماعي والحرص على تفاعلها :
- تنظيم أيام إعلامية على مستوى الكليات و المعاهد بحضور كل الفاعلين في المشروع (طلبة . مشرفين. مدربين. مسؤولي التخصصات . الخ):
- الاستعانة بالوسائل الجماهيرية على غرار الإذاعات المحلية:
- عرض التجارب الناجحة خاصة للطلبة السابقين :
- الأبواب المفتوحة وكل نشاط من شانه يخدم المشروع:
- تسجيل مقطع فيديو تحفيزي ينشر في صفحات التواصل والمواقع الالكترونية للمؤسسات الجامعية

ثانيا: المدربين

- يتم إعداد برنامج لتدريب المدربين ومحاولة تنميط الدورات التدريبية :
- منح امتيازات تحفيزية للأساتذة المدربين تشجيعا لمشاركتهم في البرنامج:
- تشجيع الحركية للأساتذة المدربين بين المؤسسات الجامعية :
- الاستعانة بالخبراء من خارج الجامعة وتحديد آلية تثمين جهودهم :
- تجهيز أدوات التدريب والحقائب التدريبية اللازمة (أدوات التدريب)

ثالثا: البرنامج التدريبي ومحتوى الدورات

- دورات في مخطط الأعمال BMC. مهارات الاتصال والإلقاء. الذكاء الصناعي. التسويق الرقمي:
- تنميط محتوى التدريب على كل الحاضنات:
- إمكانية الاستعانة بتقنية الموك MOOC لإتاحة المحتوى لأكبر عدد من المستهدفين.

رابعا: فضاءات العمل الجماعي:

يعمل مدراء مؤسسات التعليم العالي على تخصيص فضاءات لواجهات مؤسسات التعليم العالي (حاضنات الأعمال. دور المقاولاتية.مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة.مركز الدعم التكنولوجي والابتكار.مكتب قدماء الطلبة...الخ) تضم: قاعة للتدريب.قاعة للإعلام الالي. قاعة لالتقاء حاملي الأفكار المبتكرة وتبادل وجهات النظر وتشكيل فرق العمل تحت إشراف مسؤول الحاضنة. مخبر التصنيع Fab-Lab . فضاء مخصص لمكاتب المؤسسات الناشئة المتخرجة بتم تجهيزه في إطار الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. ...) كما يجب أن يتم:

- تجميع كل الأجهزة المرتبطة بنشاط الحاضنة في فضاء واحد إن أمكن:
- تجهيز فضاءات حاضنات الأعمال الجامعية بالأجهزة اللازمة لنشاط الطلبة :
- الاستعانة بالنوادي العلمية خاصة منها المتخصص في مجال الإبداع والابتكار:
- إنشاء مخابر التصنيع Fab-Lab على مستوى الحاضنات لانجاز النماذج الأولية :

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

- استغلال التجهيزات المخبرية على مستوى الأقسام والمعاهد وحتى الجامعات و مراكز البحث الوطنية في إطار تعليمة أقطاب الامتياز؛
- إمكانية تمويل الخدمات الخاصة (تحاليل، انجاز نموذج أولي) التي تتم خارج الجامعة من خلال منصة "ابتكار" وANVREDET...الخ

المحور الثالث: العلاقة مع المحيط الخارجي

أولا: الزيارات الميدانية

- تفعيل دور مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة BLUE ومكتب قدماء الطلبة مع الحرص على توقيع اتفاقيات ولاء رمزية معهم (الطلبة المتخرجين في السنوات السابقة)
- الحرص على توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات وهيئات تلتزم فعليا برعاية مختلف نشاطات الحاضنة وتلتزم باستقطاب الطلبة المتخرجين وإبرام اتفاقيات معهم.
- تتكفل المؤسسة الجامعية بتنظيم زيارات إلى المؤسسات الكبرى للوقوف على بعض المشاكل الميدانية؛
- تتكفل بتنظيم زيارات إلى المعارض الوطنية والدولية خاصة الصناعية منها.

ثانيا: مقهى الأعمال (لقاء الأعمال – ندوات الأعمال...الخ)

- تنظيم لقاءات تجمع بعض أصحاب المؤسسات وحاملي المشاريع في جلسات اعمال يتم فيها طرح الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون من جهة ومن جهة اخرى يعمل الباحثون والطلبة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على اقتراح حلول لها في شكل مذكرات تخرج من نوع شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع؛
- الترويج المسبق عبر مختلف الوسائط الترويجية (الإذاعة المحلية الصفحات الرسمية لمواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي ...الخ) والتحضير الجيد لبدء الجلسات وايلاءها أهمية قصوى في إستراتيجية مؤسسات التعليم العالي.

ثالثا: المسابقات والتحديات و"الهاكاثونات Hackathons" والملتقيات والتظاهرات العلمية

- دعوة أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال إلى الجامعة وربطهم مباشرة مع أصحاب المشاريع ؛
- إقامة مسابقات وتحديات محلية و وطنية وتقديم تحفيزات للمشاريع المتفوقة ؛
- دعوة أصحاب التجارب السابقة وخاصة التي مرت عبر حاضنة الأعمال لتبادل الخبرات.

المحور الرابع : براءات الاختراع

أولا: اليات التسجيل والحماية

يطلب من مدراء مؤسسات التعليم العالي ضرورة العمل على إنشاء مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI من خلال عقد اتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية INAPI وفي حالة جود هذه المراكز ضرورة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية للتنسيق لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعة
The National Coordination Committee for Monitoring

ايلاءها الأهمية القصوى وتحفيز مسيريها وذلك لمكانتها المهمة في الإستراتيجية الجديدة للقطاع كونها القناة الوحيدة والرئيسية لتسجيل براءات الاختراع وحماية الأفكار المبتكرة للطلبة والباحثين حيث تقوم هذه المراكز بالمهام التالية:

- القيام بقوافل تحسيسية داخل الكليات والمعاهد وخاصة من تخصصات التكنولوجيا والعلوم للتعريف بآليات الحماية الفكرية والصناعية للأفكار المبتكرة
- تسهيل وتسهيل إجراءات تسجيل الأفكار المبتكرة على مستوى الحاضنات وخلق جو مريح لحاملي الافكار المبتكرة كونها تقوم بالعمل على حماية أفكارهم ومشاريعهم الابتكارية :
- إجراء عملية البحث في مختلف قواعد البيانات الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مما قد يغني الطلبة والباحثين من رسوم البحث
- تسريع عملية الحصول على رقم الإيداع للحماية الفكرية والصناعية للمشروع وذلك بخلق جسر للتعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية ومسؤولي الحاضنات :
- إبرام وتفعيل اتفاقيات بين الجامعة و ديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ONDA و بين الجامعة والمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI :

تتكف ... تسديد مصاريف ورسوم حقوق الملكية الفكرية والصناعية للطلبة والباحثين

ثان 5/12

- ضرورة إنشاء منصات رقمية على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي يوضع فيها مختلف التجهيزات المخبرية المتواجدة على مستوى مخابر البحث والمبداعوجيا من اجل وضعها تحت تصرف الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة
- تعيين منسق للمخابر على مستوى الجامعة مهمته تقديم تسهيلات للطلبة حاملي المشاريع من تجسيد نماذجهم(إعادة الصياغة كما يلي مهمته تسهيل تجسيد النماذج الأولية للطلبة حاملي المشاريع)
- تتكفل الجامعة بتمكين حاملي المشاريع من تجسيد النماذج الأولية من خلال ميزانيتها الخاصة أو بالاستعانة بمنصة ابتكار عند الحاجة أو وكالة ANVREDET
- التفكير في آلية لدعم بعض التجارب والتحاليل المخبرية كمنصة ابتكار و مراكز التحاليل التابعة لقطاع التعليم العالي كمركز التحاليل البريطانية والكيميائية بالاغواط وبسكرة وتيبازة ... الخ

ثالثا: ملكية براءة الاختراع

تتنوع ملكية براءة الاختراع بالنسبة للطلبة المنخرطين في مشروع شهادة - مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع بين الطلبة أعضاء فريق العمل والأساتذة المشرفين على العمل هذا من جهة طرف المخترعين أما الجامعة فتعتبر المالك المعنوي لبراءة الاختراع كونه يسجل باسمها (يمكن لمدير الجامعة أن يتنازل عن الحق التجاري لبراءة الاختراع لصالح المخترعين)

أما في حالة تم إشراك طرف خارجي في براءة الاختراع لـ ANVREDET فيفضل إرفاق طلب تسجيل براءة الاختراع باتفاقية تحدد الحقوق والواجبات

19

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

المحور الخامس :آليات التمويل

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وذلك لحث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF والوكالة الوطنية لترقية وتطوير المقاولاتية ANADE ...الخ) على الالتزام بأخذ مشاريع الطلبة كأولوية في عملية التمويل.
- تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي خاصة فيما يتعلق بحصول الطلبة المتخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة على وسم "لابل" مشروع مبتكر و"لابل مؤسسة ناشئة":
- يتكفل مسرع الأعمال (Algérien Venture et Dgrsdt et A Nvredet) و الجهات الممولة بتكوين الأساتذة المدربين في المرافقة في إجراءات الحصول على الدعم المالي (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF):
- توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار إلى الحد المطلوب إلى وكالة دعم وتطوير المقاولاتية ANADE
- فتح المجال لكل آليات التمويل الأخرى المتاحة لتمويل مشاريع الطلبة المتخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة

ملاحظة عامة

تأخذ اللجنة الوطنية بعين الاعتبار عدد المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع المتحصل عليها في ترتيب المؤسسات الجامعية

الملحق رقم 04:

قـــائمة الأســـــاتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الإمضاء
01	علي فلاق	
02	محمد بولضياف	
03	عماد عزازي	